ما انفردت به الواو
عن سائر أحرف العطف

أ.مصطفى فؤاد أحمد محمد
جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية-
– المملكة العربية السعودية

مقدمة البحث

منَ المقرَّر أنَّ لكلِّ باب منْ أبواب النَّحو أصْلاً ؛ فأصْل أدوات الجزْم (إنْ) ، و أصْل أدوات الاستفْهام الهمزة ، و الواو أصْل أحرف العطْف ، ولِذا اختُصَّت مِن بيْن سائر أحرف العطف بأمور تناوَلها بعْض النَّحويين في أماكن متفرِّقة مِن مصنَّفاتهم ، و بعْضهم في موضْع واحد معَ اختلافهم في حصْرها ، غير أنَّي لم أهْتدِ – فيما وقفْتُ عليه- إلى مصنَّف أفاضَ فيه صاحبه من الكلام على هذه الأمور ،و أفْردَ له أوراقاً ، فأردتُ أن أنظر فيما انْفردتْ به هذه الواو ،والمسائل المتعلّقة بها، و التدقيق فيها، و ذِكر ما لم يُذكَر مِمَّا اختُصّت به هذه الواو ، واختيار الراجح في ذلك كلّه ، فكانَ – بفضْل الله – هذا البحْث ، و الله الموفق .

ملخص البحث

تناول هذا البحث تعريف العطف لغة ، فتقسيم أحرف عطف النسق عند النحاة ،ثمّ الأ حكام التي انفردت بها واو العطف،فذِكر لها ثمانية عشر حكْماً والمسائل المتعلِّقة بكلٍّ، وما قيل فيها مِن استدراكات وإجابات ، وأورد ما وَقع في ذلك جميعاً مِن مسائل خلاف ،ثم اختارَ ما وجدَه صواباً، وبالله التوفيق.

العطف في اللغة:

العطْف لغةً الثَّنْ يوالميْل، يقال:عطفْت الشيء إذا ثنيْتَه ورددْتَه، و:عطفْتُ الشيء إذا أملْتَه(1).والعطْف عندَ النحويين ضربان :بيان ونسَق،وعطْف النَّسَق لايكون إلَّا بالحروف، وعدَّتها عشَرة ، وهي أربعة أقْسام(2):قسْم يُشرِك بينَ الأوَّل والثَّاني في الإعراب والمعنى ، وهو أربعة: الواو ،والفاء ، و ثُمَّ ،وحتَّى ،وقسْم يُعطِي الحكم للأوّل دونَ الثَّاني ، وهو (لا)،وقسْم يجْعلُ الحكم للثَّانيدونَ الأوَّل ، وهو (بَلْ) و(لكن)،وقسْم يجْعلُ الحكم لأحدهمامِن دونتعيين،وهو (أوْ)و(إمَّا).

والواو أصْل حروف العطْف لأنَّها تعْطِف في الإيجاب والجحْد ، و في كلِّ ضرْب مِنَ الفعْل(3)،ولأنَّهاتوجِب الاشتراك بينَ شيئَيْن في حكْم واحد فقط،وسائرحروف العطْف توجِب زيادة حكْم على ما تُوجبه الواو ؛ فالفاء

1-ينظر : جمهرة اللغة 3 /1.4(ط ع ف) ، ومعجم مقاييس اللغة 4 /351(باب العين والطاء وما يثلثهما) ، والصحاح 4 /14.5(عطف).

2-ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص283.

3-ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي 6 / 69، وا لنكت للأ علم الشنتمري ص214، و المحصول في شرح الفصول2 /882.

تُوجب الترتيب ،و(أو) للشكّ ،و(بَلْ) للإضراب ،فصارت هذه الحروف بهذه الزيادة كالمركَّبة ، والواو باقتضائها حكْماً واحداًكالبسيطة ،فلهذا صارتِ الواو أصْلا(1).

وتخْتصُّ الواو مِن بين سائر حروف العطف بأحكام:

أحدها: احتمال معْطوفها أن يكون متأخِّرا في الحكْم على المعْطوف عليه،أو متقدِّماً ، أو مصاحِباً ؛ وذلك أنَّ معنى الواو – كما ذكر النحاة- مطْلَق الجمْع(2)مِنغير ترتيب، ومراد النحاة بالجمْعألَّا تكون الواو لأحد الشيئَيْن أو الأشياء كما كانت (أو)، و(أمَّا) لاجتماع المعْطوف و المعْطوف عليه في الفعْل في زمان أو مكان،فالفعْل في نحو : جاءَني زيد و عمرو ،أو: جاءَني زيد فعمرو أو: جاءَ نيزيد ثمَّ عمرو ، حصَل مِن كِليْهما ، بخلاف: جاءَني زيد أو عمرو ، فالفعْل وقَع مِن أحدهما دونَ الآخر(3) ، ومعنى المطْلق أنَّ الفعْل يحْتمِل أن يكون وقَع مِن زيد وعمرو في زمان واحد ، وأن يكون حصَل مِن زيد أوَّلا، فالواو لادليل لها على شيْءمن هذه الاحتمالات العقليّة الثلاثة (4،قال الدسوقي(5): «وأُورد على ذلك (حتّى) ؛فإنّها محتمِلة للمعانى الثلاثة في قولك: قدِم الحجّاج حتَّى المشاة . فتَحتمِل المعيَّة والترتيب وعكْسه،وأجيب بأنَّ كلًّاً منْهما وإن احْتمل معْطوفه للمعاني الثلاثة فإنَّ الترتيب في الواو ذهنيّ خارجيّ،بخلاف (حتىَّ)»وذكرَ

1-ينظر : علل النحو للوراق ص377، وشرح المفصل لابن يعيش 8 /9. ، ورصف المباني ص473.

2-ينظر : مغني اللبيب2 /18، وهمع الهوامع 5 /233.

3-من شرح الرضي على الكافية 4 /381مع تصرف.

4-المصدر السابق 4 /382.

5-من حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 2 /17 مع تصرف .

ابن عصفور(1)أنَّ (حتَّى) تفارق الواو في أنَّ ما بعدَها لا يكونُ أبدا إلّاجزْءاً ممَّا قبلَه .فالواو لِعطْف شيْء على مصاحبه،نحو قوله تعالى (**هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**)(2)وقوله سبحانَه:(**فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ**) (3) وعلى سابقه ،نحو قوله عزَّ وجلَّ : (**إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا** (١)**وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا**)(4) وعلى لاحقه ،نحو قوله تعالى (**كَذَالِكَ يُوحِى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ**)(5).

قال ابن مالك(6): «وتنفرد الواو بكون متْبِعها في الحكم محتمِلا لِلمعيّة برجحانٍ وللتأخُّر بكثرة ، وللتقدُّم بقلّة».قال أبو حيان(7)،وغيره(8): «هذا مخالف لمذهب سيبويه وغيره..»وهو مدفوع بما ذكرَه خالد الأزهري(9)مِن أنَّ ما قالَه ابن مالك إنَّما هو تحقيق للواقع،لا قوْل ثالث كما ذكرَ أبو حيان.

وقال بعض النحاة: «إنَّ معنى الواو الجمْع المطلَق» وممَّن قالهالزمخشري(10)،وابن الخباز(11)، وابن الحاجب(12)، و الرضي(13)

1-ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور1 /231.
2-سورة الرعد من الآية (16).
3-سورة العنكبوت من الآية (15) .
4-سورة الزلزلة الآيتان (1،2) .
5-سورة الشورى من الآية (3) .
6- تسهيل الفوائد ص 174 .
7-من ارتشاف الضرب 4 /1981 مع تصرف .
8-ينظر : المساعد 2/ 444 .
9-ينظر : التصريح بمضمون التوضيح2 / 135 .
10-ينظر : المفصل ص3.4 .
11- ينظر : توجيه اللمع ص284 .
12-ينظر :الكافية في النحو ص225،والإيضاح2 /2.4 .
13-ينظر : شرح الرضي 4 /381 .

وصاحب الموشّح(1)، ويحيى العلوي(2)، قال ابن هشام(3) وغيره(4): «هذا القول غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنَّما هي للجمع لابِقيْد».

والجواب عن هذا ماقالها لشّمُنّي (أنّ ذِكْر المطلق هنا ليسلل تقييد، بل لبيان الإطلاق، وكثيرا ما يُذكر اللفظ ,ويُراد به ذلك، ومنه قول المتكلّمين:الماهية مِن حيْثُ هي ... لايريدون بذلك التقييد، بل بيان الإطلاق(5)».

واختُلف في معنى واو العطْف على أقوال :

أحدها:أنَّها لمطلَق الجمع لادِلالة فيها على الترتيب، وهذا سيبويه(6)وأكثر النحاة(7)، قال السيرافي « :(8)أجمع النحويون واللغويون مِن البصريين والكوفيين أنَّ الواو لاتوجِب تقديم ماقُدِّم لفظه» ، وردَّه أبو حيان(9)

وغيره(10) بمخالفته للواقع لوجود الخلاف في ذلك.

والثاني : أنَّها تفيد المعيّة ،وهو مذهب أصحاب أبي حنيفة ،قاله إمام الحرمين(11).

1-ينظر : الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي2 /745 .
2-ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي1 /232 .
3-من المغني 2/ 18 مع تصرف .
4-ينظر : همع الهوامع 2 /1.4 .
5-من المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني2 /1.4 مع تصرف .
6-ينظر: الكتاب 1 /437،291 .
7-ينظر: المقتضب 1 /148، والجمل للزجاجي ص17، وا لأصول 2 /55، و المسائل المنثورة ص41، واللمع ص149، وشرح الكتاب للسيرافي 5 /61، ومعاني الحروف ص 37، و شرح جمل الزجاجي لابن خروف 1 /76 ، واللمحة في شرح الملحة 2 /691 .
8- شرح الكتاب للسيرافي 6 /7..
9-ينظر :ارتشاف الضرب 4/1982.
10-ينظر : الجنى الداني ص159،والمغنى 2 /18 .
11-ينظر : البرهان في أصول الفقه 1 /181.

والثالث :أنَّها للترتيب ،نُقل عن الكسائي(1)،والفراء،وقُطْرب،وثعلب،و ابن دُرستويه(2)،ونسبه الشيرازي(3) إلى بعض الشافعية ،وهوالمشهور من مذهب الإمام الشافعي كماذكر إمام الحرمين(4) .

ومافي معاني القرآن للفراء(5) ،وكذا مجالس ثعلب(6)مخالفلِمانُقل عنهما ،فَهُما يقولانِ بقول أكثر النحاة أنَّ الواو لمطلَق الجمْع ،وأمّاما نُقل عن الإمام الشافعي فغير صحيح ؛فإنّه-رحِمه الله- احتجّ لاشتراط الترتيب في أعضاء الوضوء بوجوه ليس منها أنَّ الواو للترتيب(7).

واحتَجّ مْن قال بمطلَق الجمْع-وهو الصحيح عندي-بأوجه ،منها على سبيل المثال :

1 -أن لوكانت الواو للترتيب لعُدَّ قوله تعالى(**وَإِذْ قُلْنَا أَدْخُلُوا هَـذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ**) (8)في آية ،وفي آيةأخرى(**وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَـذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ**) (9) تناقضاًلِمافيه مِن جعْل المتقدِّم متأخِّراًوالمتأخِّر متقدِّماً ،والقصّةواحدة(10).

1- ينظر : شرح الرضي4 /382 .
2- ينظر: معاني الحروف ص37، و الغرة 2 /88.، وشرح الرضي 4 /382،و الجنى الداني ص158 .
3-ينظر : شرح اللمع 1 /537 .
4- ينظر: البرهان في أصول الفقه 1 /181 .
5- ينظر :معاني القرآن 1 /396.
6-ينظر : مجالس ثعلب 2 /386 .
7-ينظر : الأم 1 /99 .
8 - سورة البقرة الآية (58) .
9- سورة الأعراف الآية(161) .
10-ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 6/7. ،وشرح اللمع للضرير ص117 ،وشرح ابن

2 -أنَّ الواو لو كانت للترتيب لمَاحسُن أن تقول :تقاتلَ زيد وعمرو . إذِ التفاعل لايكونإلَّامِن اثنين لا ترتيب بينَهما(1) ، ولجاز أيضاً أن تقول :تقاتلَ زيد .وتسْكُت.(2)

3 - أنّ واو العطف في الأسماء المختلفة تَجريمَجرى واو الجمع ، وفي الأسماء المتماثلة مَجرى ياء التثنية ،وهما يقتضيان الترتيب ،فكذلك ما هو جارٍ مَجراهما(3).

4 -أنَّه يلزَم مِن قولك:جاءَ زيد وعمرو بعدَه. أن يكون قولك:بعدَه. تكريرا، وأن يكون قولكَ :جاءَ زيد وعمرو قبلَه . متناقضاً(4) .

و الثاني ممَّا انفردت به الواو :عطْف ما لا يَستَغني عنه متبوعه،نحو:اختصمَ زيد وعمرو، و:هذان زيد وعمرو ، و:هؤلاءِ أبوكَ وأخوك وابنكَ، وكذا مخفوض (بينَ) إذا كان مفرداً ،نحو:جلستُ بينَ زيد وعمرو، فلا يصِحُّ العطْف هنُا إلَّا بالواو خاصّة (5)، فلا يجُوز :اخْتصمَ زيد فعمرو، و لا:هؤلاءِ أبوكَ ثمّ أخوكَ ثمّ ابنكَ ، و لا : جلسْتُ بينَ زيد فعمرو، إذِ المتبوع لا يُغني عنِ التابع ، فأنْتَ لا تقول:اخْتصم زيد . ولا:جلسْتُ بينَ زيد. ولا: هذانِ زيد . ولا:هؤلاءِ أبوكَ . مقْتصرا(6).

يعيش 8 /92 ، و الموشح 2 /745 ،وشرح الكافية لابن الحاجب ص767 (رسالة دكتوراة)، وشرح الرضي 4 /382،و البسيط في شرح جمل الزجاجي 1 /335 .

1-ينظر : الفوائد والقواعد ص377،و المحصول 2/882 ،والبسيط 1 /335 .

2- ينظر : الفوائد والقواعد ص377 .

3-ينظر : التبصرة للصيمري ص131 ،وشرح اللمع للضرير ص117 ,وشرح ابن يعيش 8 /91 .

4- ينظر : شرح ابن يعيش 8 /91.

5- ينظر: شرح القصائد التسع للنحاسص4،والجمل ص19، والأصول 1/76،وشرح الكتاب للسيرافي6 /69،ونتائج الفكر ص249،وشرح الجمل لابن خروف1/87،والمقاصد الشافية 5 / 73 .

6- ينظر: الأصول 2 /76، والمقتصد 2 /938، والمقاصد الشافية 5 /74 .

أمَّا (اختصم) ونحوه مِن أفعال باب المفاعلة فلِأنَّها لا تَجري إلَّا بينَ اثنين، وإنَّما كان العطْف فيها بالواو خاصّة لأنَّ المخاصمة والمقاتلة ونحوهما لا ترتيب بينَها ،وهذا لا يكون إلَّا للواو فقط(1) ، وكذا مخفوض (بينَ) فإنَّ البيْنيّة لاتُعقَل إلَّا بينَ شيئَيْن لا اعتبارلترتيب بينَهما ، وأمّا (هذانِ زيد)،و(هؤلاءِ أبوكَ) فلِأنَّ مطابقة الخبر للمبتدأ حتْم، و إنّما كان العطْف بالواو لا غيرها مِن حروف العطف لأنَّ المعطوف هنا معَ المعطوف عليه في قوّة الاسم المثنَّىوالمجموع ، وهما مرادفانِ لِما يتطلَّبُه معناهما منَ الجمع المطلَق مِن غير اعتبار ترتيب ولا غيره ،وهذا لا يكون لغير الواو(2).

فلو كان المتبوع مغنياً عنِ التابع ، كقولك:اختصمَ الزيدان. و: المال بينَ الورَثة .و:جلستُ بينَ الرجال . ونحو ذلك لجاز العطف بالواو وغيرها فتقول:اختصم الزيدان أو العمران . و:المالبينَ الورثة فالعَصَبة . و:جلستُ بينَ الرجال ثمّ النّساء(3). و ذلك لأنَّكَ تكون قد أعطيتَ الفعْل ما به اكتَفى ، ثمّ عطفتَ بالفاء وغيرها على ما هو مكتفٍ ، ومِن ثَمَّلا يجُوز أن تقول : اختصمَ الزيدان فعمرو . حتَّى تضُمّ إلى عمرو اسماً آخر بالواو، فتقول:اختصمَ الزيدانِ فعمرو و خالد. لأنَّ الفاء ليستْ للجمع ، وإنّما هي للترتيب ،و هي بمنزلة عامل آخر(4).

والمراد بالواو التي تخْتصُّ بمسألتنا هذه الواو الجامعة ،أي : التي يكون مابعدَها مصاحباً لِما قبلَها في الحكم هذا شرط ، وشرط ثانٍ أن

1-ينظر: الإيضاح العضدي ص295، وشرح الكتاب للسيرافي 6 /69، والمقتصد 2 /938, وشرح الجمل لابن خروف1 /87،والمنهاج 1 /24.،والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص57 .

2- ينظر : الفصول المفيدة ص57، والمقاصد الشافية 5 /75.

3- ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 6 /7.، وا لمقاصد الشافية 5 /74.

4- من شرح الكتاب للسيرافي 6 /7. مع تصرف .

تكون غير مُشرِّكة للفعل في إسناده إلى كلّ واحد مِنَ المعطوف والمعطوف عليه بمفرده،بمعنى أن يكون القصْد الإخبار عن فعْلٍ واحد،لاعن فعلَيْن(1)،وبيان ذلك – كما ذكرَ الشاطبي(2)- أنّك إذاقلتَ :مررتُ بزيد وعمرو.احتَمل أن تكون أخبرْتَ عن مرور واحد شرَّكتَ فيه زيداً وعمراً، واحتَمل أيضاً أن تكون أخبرتَ عن مرور لكلّ واحد منْهما،كأنّكَ قلتَ: مررتُ بزيد .ومررتُ بعمرو . فعلى الاحتمال الثّاني لايصِحُّ استعمال الواو الجامعة في الأمثلة المذكورة آنفاً،إذلايقال : اختصمَ زيد و اختصمَ عمرو. لاقتضاء هذا الكلام انفراد كلٍّ مِن زيد و عمرو بالفعل ، و هو فاسد ؛لأنَّ الاختصام لا يكون إلَّا مِن اثنين ، و مثْله المخفوض ب(بينَ)– وتقدَّم ذلكَ كلّه– وكذا لا يجُوز أن يقال: هذانِ زيد. وهذانِ عمرو. لِمَا تقدَّ م مِن وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ.

وأمّا قول امرئ القيس(3) :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِل بِسِقْطِ اللِّوى بَينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فقد عطفَ فيه بعدَ (بينَ) بالفاء، وأراد –كما ذكرَ أبو جعفر النحاس(4) وغيره(5)-بينَ مواضع الدّخول و بينَ مواضع حَوْمل .

وأجاز ابن خروف(6و غيره(7) أن يكون الدّخول مشتملاً على نواحي وجِهات و عَرَصات ، فتمَّ الكلام ،كما تقول: جلستُ بينَ الرجال فالنساء.

1- ينظر : نتائج الفكر ص249،والفصول المفيدة ص57،والمقاصد الشافية 5 /78.
2- ينظر : المقاصد الشافية 5 /79.
3- ديوانه ص8،والبيت في الكتاب4 /2.5 ،وشرح المقدمة الجزولية1/276 ،وشرح ابن عصفور 1 /263،والمقاصد الشافية5 /74.
4- ينظر : شرح القصائد التسع ص4.
5- ينظر :شرح ابن عصفور1 /264،وشرح الرضي 4 /387،والفصول المفيدة ص62.
6- ينظر : شرح الجمل لابن خروف 1 /77.
7-ينظر : المقاصد الشافية 5 /83.

وذهب بعض النحاة – منهم ابن عصفور(1)- إلى أنّ الفاء في البيت بمنزلة الواو، وحجَّته رواية الأصْمعي ، وفيها(وحومل) بدلَ (فحومل) ،و هذه الرواية – كما ذكرَ المبرد(2)-هي أصحّ الرويات ،وذكرَ الشاطبي(3) أنَّها المشهورة.

وأجاز الرضيّ(4)أن تكون الفاء في البيت بمعنى (إلى) أي: منازل مِن الدخول إلى حومل،كما أجاز أن يكون المعنى : قِفا نبك بينَ منازل الدخول فمنازل حومل ،أي: على تقدير مضاف محذوف كما تقدّم .

وعندي -ممَّا تقدّم –أنَّجعْل الكلام على حذف مضاف هو الأقرب والأَوْلى، لكثْرته وشيوعه ،والله أعلم.

ومن مميّزات الواو المختصّة بهذا الموضوع ،أعني: الواو الجامعة غير مشرِّكة أنّ الفعل يكون معَها على حكم المتقدِّم فإن كان مؤنَّثاً أَلحقْتَ الفعل علامة تأنيث,فتقول :اختصمَتْ هند وزيدٌ . وإن كان المتقدِّم مذكَّراً لم تُلحق الفعل علامة التأنيث، فتقول : اختصمَ زيد وهند . ذكره ابن أبي الربيع الأشبيلي(5).

1- ينظر :شرح ابن عصفور1 /264 .
2- ينظر : الكامل 1 /426 .
3-ينظر : المقاصد الشافية 5 /83 .
4-ينظر :شرح الرضي4 /386 .
5-ينظر :البسيط 1 /352،265 .

وأمّا ما ذهب إليه ابن الطراوة(1) وغيره ، كالسهيلي(2),وأبي حيان(3)، وابن القيّم(4)مِن أنَّ الواو في قوله سبحان(**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**)(5) جامعة لأنَّ الفعل (جمُع)ممّا يُسنَدُ إلى اثنين ، وغُلِّب فيه المذكّر على المؤنّث –مع تقدُّم المؤنّث– لاجتماعهما فمدفوع بمااحتَجّ به ابن أبي الربيع(6) علىبطْلان كلام ابن الطراوةمِن أن قوله تعالى(**هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**) (7) قُرئ بالياء والتاء(8) لأنّ تأنيث الظلمات غير حقيقيّ ، وأن لو كانَ الأمر –كما ذكر ابن الطراوة –لكانتِ القراءة بالياء خاصّة ،وكلام ابن أبي الربيع في توجيه هذه القراءة –وبه آخُذ – هو قول فريق منَ النحاة، منهم أبو علي الفارسي(9)، وابن خالويه(10)، ومكّي القيسي(11).

هذا، وينبغي أن يُأخذ الكلام في مسألة العطْف في الفعل الذي لايَستغني بفاعل واحد-كما ذكر ابن خروف(12)،وتبعه ابن أبي الربيع الأشبيلي-وبه أقول- على أنّ العطف بالواو متعيّن إذا أُريد عطْف أحد

---

1 - ينظر :المصدر السابق 1 /264، 353

2- ينظر : نتائج الفكر ص.25.

3- ينظر :ارتشاف الضرب 4 /1985 .

4-ينظر:الفوائد والبدائع ص254 .

5-سورة القيامة الآية (9) .

6-ينظر:البسيط 1 /352 .

7-سورة الرعد من الآية (16) .

8-قرأ حمزة و الكسائي و أبوبكر بالياء، و الباقون بالتاء، ينظر :الحجة للفارسي 5 /15، و إعراب القراءات السبع لابن خالويه 1 /327، و الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي القيسي 2 /19، و التبصرة ص.386

9-ينظر : الحجة للفارسي 5 /15 .

10-ينظر : إعراب القراءات السبع1 /327 .

11-ينظر: الكشف لمكي2 /19 .

12-ينظر : ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف(1 /87) .

الفاعلَ يْنعلى الآخر ، قال ابن أبي الربيع(1): «لأنَّه يجوز،أن يقال:اختصمَ زيدمع عمرو.و:اشتركَ زيد معَ عمرو. ولَكَ أن تقول : رأيتُ زيداً يختصِمُ .ولاتذكُرُمَن خاصمَ،وكذلك تقول:قد اشتركَ اليوم زيد . ولاتدْرِي معَ مَن اشتركَ،فكيف تذكُرُه؟ .

وذهب الرضي(2)إلى أنّ الواو قد تُحذفُهُنا مع معطوفها إذاقامَت قرينة كما إذا قيل لَك :مَن اشتركَ هو وزيد؟ . فقلتَ:اشتركَ عمرو. وجَعل منهقوله تعالى: (**لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ**)(3) قال: «والقدير:(لايستوي منكم مَن أنفق مِن قبل الفتح ومَن أنفق مِن بعده)»(4).

وذكر ابن هشام(5)أنّ (أمْ)المتصلة تشارك الواو في عطف مالا يُستَغنىعنه،كما في قوله تعالى :(**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**)(6.

وجوابه –كما نقله خالد الأزهري(7)-أنّ العاطف بطريق الأصالة هو الواوإذْأصْل الكلام (سواء عليهم الإنذار وعدمه)،ورُدَّ(8)بأنّ الجواب غير ظاهر عندَ التأمُّل .

و الثالث :عطْف عامل حُذف،وبقِي معموله على عامل ظاهر يجمَعُهما معنىً واحد،وضابط ذلكّ أن يكون الاسم التالي للواو في الظاهر معْطوفاً على معمول العامل المذكور معَ أنّ العامل لايصِحُّ نسْبته إلى ذلك

1-ينظر:البسيط 1 /352 .
2- ينظر : شرح الرضى 2/ 348 .
3-سورة الحديد من الآية (10) .
4-شرح الرضى 2 /348 .
5-ينظر : المغني 2/2. .
6-سورة البقرة من الآية (6) .
7-ينظر : التصريح 2 /136 .
8-حاشية يس على التصريح 2 /136.

الاسم،والمعمولانِ يجمَعُهما معنىً واحد،نحو قوله تعالى:(**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ**)(1)وقول الشاعر(2):

علَفْتُهَا تِبْنَاًوَمَاءً بارِداً حَتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاها

وقول الآخر :(3)

إذا مَا الغانِيَاتُ برَزْنَيَوْمَاً وَ زَججنَ الحَوَاجب وَالعُيونا

وقوله:(4)

ياليتَ زَوجكِ قَدْ غدا مُتقَلداً سَيْفَاً وَرُمْحَا

وقوله(5)

ترَاه كأَنَّ اللهُ يَجدَعُ أنفه إِنْ مَوْلاهُ ثاب لِه وَفرُ

واختَلف النحاة فيما جاءَ مِن هذا النوع(6)؛فحمَله جماعة مِن الكوفيين-منهم الكسائي(،7)والفراء(8)-وجماعةمِن البصريين،كالفارسي(9،)و ابن جني(10)،

1-سورة الحشر من الآية (9).

2-لم أقف على قائله ، والبيت في كتاب الشعر ص533، والخصائص 2 /431 ،وأمالي ابن الشجري3/ 82 ،83.

3-الراعي النميري ، ديوانه ص 95، والبيت في البيان ص 417، وشرح عمدة الحافظ ص 635، وأوضح المسالك 2/56، وتعليق الفرائض5 /281.

4-عبد الله بن الزبعرى ،والبيت في مجاز القرآن 2 /68، ومعاني القرآن للفراء 1/ 121،وكتاب الشعر 2 /532 ، والخصائص 2 /431.

5-من مقطوعة لخالد بن الطيفان ، والبيت في كتاب الحيوان 4 / 6.، والخصائص2 /431، وشرح الكافية الشافية 3 /1265.

6-ينظر : البسيط 2 /1.34، وارتشاف الضرب 4 /1983.

7-ينظر : إعراب القرآن للنحاس1 /534.

8-ينظر : معاني القرآن 1 / 3،473،121 /123 .

9- ينظر :كتاب الشعر ص533، والإيضاح العضدي ص217، الحجة للفارسي1 /311.

10-ينظر :الخصائص2 /431 .

وعبدالقاهر الجرجاني(1)،وابن الشجري(2)، و ابن عطية(3)،وابن الأنباري(4)،وابن يعيش(5)على إضمار فعل مناسب لتعذّر العطف على ماقبلَه، و تكون الواو حينَئذٍقد عطَفتْ جملة على جملة؛فقدَّروا في الآية السابقة: اعتقدوا(6) الإيمان أو:أخلَصوا الإيمان (7)، وفي البيت الأوّل:وسقيتُها(8)ماءً،وفي الثاني: وكحّلن(9)العيون، وقدّروا في البيت الثالث:وحاملاً) (10)رمحاً، أو:معتقلا11)،و في البيت الرابع : ويفقأ(12)عينَيه .وجعله قوم -منهم أبو عبيدة ،المبرد (13) مِن عطف المفردات؛فضُمّن العامل معنىً يصِحُّ أن يتسلَّطُ على المعطوف و المعطوف عليه؛ فضمَّنوا(تبؤوا) في الآية السابقةمعنى :آثروا (14)ونحوه(15)، و(علفتها) في البيت الأول معنى :أطعمتها(16)، و(زجّجن) في البيت الثاني

1-ينظر : المقتصد1 /663 .
2-ينظر : أمالي ابن الشجري 3 /83 .
3-ينظر : المحرر الوجيز 7 /185 .
4-ينظر : البيان 1 /377 .
5-ينظر :شرح ابن يعيش2 /5. .
6-ينظر : شرح الكافية الشافية 3 /1264،والتذييل والتكميل 8 /132،والدر المصون 6 /241، والهمع5 /228 .
7-ينظر : الكشاف 4 /379 .
8-ينظر : الخصائص2 /431،وشرح الرضي2 /339.
9-ينظر : معاني القرآن للفراء 3/123،و الخصائص2 /432.
10-ينظر :معانى القرآن للفراء 1 /473، والإيضاح العضدي ص217 ، والخصائص2 /431، وشرح الرضي 2 /339.
11-ينظر :شرح ابن يعيش2 /5.، والدر المصون 6 /241.
12-ينظر :الخصائص2 /432،وشرح الكافية الشافية 3 /1265.
13-ينظر : المقتضب 2 /5. .
14-ينظر : ارتشاف الضرب 4 /1984والهمع 5 /229 .
15-ينظر : الهمع 5 /229 .
16-ينظر : ارتشاف الضرب 4 /1984 .

معنى : وحسّنّ(1),وضمَّنوا (متقلدا) في البيت الثالث معنى :حاملا(2)، و(يجدع)في البيت الرابع : يذهَب)3.

وزعم أبو حيان(4)أنّ ابن مالكل(قوله)(5) في التسهيل : « وعطْف عامل حُذف ...يجمعُهما معنى واحد» قد ركَّب مِنَ المذهبين السابقين مذهباً ثالثاء

و الظاهر أنّ ابن مالك إنّما قيّد المسألة بقوله : «يجمعهما معنى واحد»- كماذكر ابن هشام (6) لِئلّايرِد قولهم :اشتريتُه بدرهم فصاعدا . (فالفاء عطَفتْ عاملا حُذف ،وبقِي معموله على عامل آخر ، ولم يجمَعْهما معنى واحد في الشواهد المتقدّمة ، وانتصاب (صاعدا) على الحال المحذوف،لا عطْفاً على ما سبَقه)(7) .

واختار أبو حيان(8) التفصيل في المذهبَين السابقَين – وهو ما أميل إليه- فذكر أنه إن كان الأوّل ممّا يصِحُّ نسبته إلى الاسم الذي بعدَه حقيقة فالإضمار لأنَّه أكثر منَ التضمين ،نحو :يجدَع الله أنْفه وعينَيْه ،أي :ويفقأ عينيْه ، وإن كان لا يصِحُّ فالتضمين ؛ لأنّ الإضمار غير ممكن ،نحو قولك:علفتُ الدابة ماءً وتبنا ، أي:أطعمتُها.

1-ينظر : التذييل والتكميل 8 /135 .
2-ينظر : البسيط 2 /1.35،والتذييل والتكميل 8 /134 .
3-ينظر : التذييل والتكميل 8 /135 .
4-ينظر : المصدر السابق 8 /134
5-التسهيل ص175 .
6-ينظر :المغني 2/2. .
7-من غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب 3 /279 بتصرف .
8-ينظر : ارتشاف الضرب 4 /1984 .

وممّا عطَفَت فيه الواو عاملاً حُذف وبقِي معموله على عامل آخر مذكور قوله تعالى: (**فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ**)(1)ف(شركاءكم) لايجُوز كونه معطوفاً على (أمركَ) لأنّ (أجمعَ) يقال في المعاني كالأمْر والكيْد ،و(جمَعَ) في الأعيان(2)،فعلى هذا يقال : جمعتُ شركائي . لا أجمعْتُ شركائي. هذا الأكثر في اللغة (3)، وقد تأتي (أجمع)(4)بمعنى (جمع)، ومنه قراءة (فاجمعوا أمركم و شركاءكم) بوصل الهمزة(5)، ويؤيّدُ هذه القراءة – كما ذكرَ ابن عطية(6)-قوله تعالى :(**فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ**)(7)، فعلى هذا يقال : أجمعتُ شركائي. وإذا جاز هذا كان عطْف الشركاء على الأمْر في الآية ممكناً ، ولم تَحتَجِ الآية إلى تأويل ،و إنَّما يكون التّأويل على الأكثر في اللغة(8).

ولنصْب (شركاء) أوجه :

أحدها: أنّه منصوب بإضمار فعل تقديره :واجمعوا(9)،بوصل الهمزة ، أو : وادعوا ، وكذلك هي في مصحف أُبيّ بن كعب(وادعوا)(10).

1- سورة يونس من الآية (71) .

2-ينظر :جمهرةاللغة 2 /1.3،ومجمع اللغة 1/459،والصحاح3 /1198 .

3- ينظر : التذييل والتكميل 8 /133 .

4 - ينظر : إعراب القراءات لابن خالويه 2/4..و الكشف لمكي2/1..، والنشر في القراءات العشر 2 /285 .

5 - رواية الأصمعي عن نافع كما في كتاب السبعة ص328.وخارجة عن نافع كما في إعراب القراءات لابن خالويه 1 /27.، وينظر:النشر 2 /285

6 -ينظر : المحرر الوجيز 7 /184 .

7 - سورة طه من الآية (59) .

8 -ينظر : التذييل و التكميل 8 /133 .

9 - ينظر : الإيضاح العضدي ص217 ،والحجة للفارسي 4 /288 ،وشرح ابن يعش2/5.،وشرح الرضي 1 /526 .

10 -ينظر : المحرر الوجيز 7 /185،والبحر المحيط 5 /179 .

ومنع الزجاج(1)أن يكون التقدير: وادعوا، ويَردُّه أنّ المثبَت-كما تقدم- في مصحف أُبي(وادعوا).

والثاني: أنّه معطوف على(أمركم) بتقدير حذف مضاف، والمعنى: وأَمْرشركائكم (2).

والثالث: أنّه معطوف على(أمركم)مِن غيرتقديرحذْف مضاف(3)؛لأنّه يقال وتقدّم: أجمعتُشركائي.

والرابع:أنّه مفعول معَه،والتقدير:معَ شركائكم(4)،وذكرَ أبو حيان(5) أنّه ينْبغي أن يكونهذا على أنّه مفعول معَه مِنَ الفاعل في(فأجمعوا)،لامِنَ المفعول به(أمركم)على الأشهر مِنَالاستعمالَين، إذيقال: أجمَع الشركاء أمْرهم . ولايقال:جمَع الشركاء أمْرهم .إلّاقليلا- على مامرَّ-فإذا جعْلناه مفعولا معَه منَ الفاعل جازَ باتفاق؛ وذلك لأنَّ مِنَ النحويين مَن اشتَرطفي صحّة نصْب المفعول معَه أن يصِحّ عطْفه على ماقبلَه، فلو جعلناه مِن المفعول لم يجُزعلى المشهور، إذ لايصِحُّ عطْفه على ماقبلَه ،إذ لايقال:أجمعت شركائي. بل: جمعتُ. ولم يذكُرِ الرضي مِن هذه الأوجه إلَّا الأوّل و الرابع ، و قالَ(6): «و الأَولى جعْله مفعولاً معَه ...للسلامة منَ الإضمار.»

والرابع من خصائص الواو: عطْف المفرد السببي على الأجنبي عندَ الاحتياج إلى الربْط ، نحو : مررتُ برجل قائمٍ زيدٌ وأخوه ،و:ضربتُ عَمراً و

1-ينظر :معاني القرآن وإعرابه 2 /315 .
2-ينظر :البحر المحيط 5 /179،والدر المصون 6 /24. .
3- ينظر :البحر المحيط 5 /179،والدر المصون6 /241 .
4-ينظر : معاني القرآن وإعرابه 3 /315 ، و الحجة للفارسي 4 /289 .
5-ينظر : البحر المحيط 5/ .179
6-شرح الرضي 1 /526 .

أخاه ، وقولك في الاشتغال:زيدٌ ضربتُ عَمراً وأخاه(1). على أن تكون الواو في ذلكَ كلِّه جامعة لاعاطفة ،إذِ الجامعة تَجْعل الجملتَيْن واحدة ،فتكون مشتمِلة على الرابط(2)، فإن كانت عاطفة لم يجُزْ لأنَّ التقدير حينَئذٍفي قولك :رأيتُ الذي قام زيد وأخوه .(رأيتُ الذي قامَ زيد وقام أخوه)،فتخلُو الصلة مِن عائد على الموصول(3).

وأجازَ ابن السراج -وتبِعه جمْع منهم الرضي(4)-أن تشارك الواو في ذلك(أوْ)و(ثّم)،قال(5): «...

وتقول : ضربتُ عَمراًوأخاه ،و:زيدٌ ضربت عَمراً ثمّ أخاه ،و:زيدٌضربتُ عَمراً أوأخاه ، وقومٌ لايُجيزون مِن هذه الحروف إلّاالواو فقط».

وإنّما منعَ قوم أن تشارك الواوفي هذه المسألة الفاءُ،و(ثُمّ)،و(أوْ)لأنّ الفعل يستحِيلُ أن يكون متّحِداً في المعطوف والمعطوف عليه إذا كان العطْف بغير الواو، بخلاف الواو فإنّها إذْ ذاكَ تكونُ جامعة بمعنى(معَ)، ذكرَه أبو حيان(6)، ولِذا لايجُوز أن تقول: زيدٌ أكرمتُ عَمرا و أكرمتُ أباه. إن قصدت بالفعل الثاني الاستئناف لخُلوّ الجملة الأُولى ،وهي خبر، مِنَ الضمير، وإن قصدتَ بتكرير الفعل التأكيد جازتِ المسألة(7).ورَدّ الرضي قوْل مَن منع الواو أن تشارك الفاء وِ(ثُمّ)و (أَو)بقوله(8):» ليس

1-ينظر : الأصول 2 /78، ونتائج الفكر ص25. ، والتذييل والتكميل 6/ 294، والمغني 2/19، وهمع الهوامع 5 /227، وغنية الأريب 3/ .272

2-ينظر :نتائج الفكر ص25.،والتذييل والتكميل 6/ .294

3-ينظر :نتائج الفكر ص25. .

4-ينظر :شرح الرضي 2 /343 .

5-الأصول 2 /78 .

6-ينظر :التذييل والتكميل 6 /294.

7-ينظر :الأصول 2 /78،وشرح الرضي2 /343 .

8-شرح الرضي2 /343 .

بشيءلأنّ العامل ليس بمقدَّر في المعطوف كما تبيَّن في حدِّ التوابع،ولو سلَّمْنا أيضاًجازتْ على ماذكَرنا ؛ لأن للجملة الثانية مع الفاء و (ثم)و(أو) تعلُّقاًمعنوياً بالأُولى».

والمختارعندي القول بمنْع المشاركة ،وأمّا كلام الرضي فمردود بما ذُكر آنفاً عن أبي حيان مِن أنّ الواو العاطفة في هذه المسألة –وتقدّم –هي الواو التى معناها الجمْع،وهذا المعنى لايكونُ لغير الواو .والله تعالى أعلم.

والخامس:عطْف ماحقُّه التثنية والجمْع، فالقصْد من التثنية والجمْع الاختصار والإيجاز؛ فقولهم :جاءَالزيدانِ. أصْله: جاء زيد وزيد ،فحذفوا العاطف والمعطوف ،وجعلوا الألف والنون عِوضاًعن ضمِّ الاسم إلىالاسم، فكانَ المعنى معَاختصار اللفظ ،وإنّما صحَّ ذلكَ لاتفاق الذاتَين في التسمية بلفظ واحد ،ولَمّا رأَوا أنّ التثنية يتبَعُها الجمعْ ،والجمْع يطُول بالعطْف إلى مالا يُدرِكُه الحصْر التَزموا في الجمع ما التَزموا في التثنية ،فجعلوا الألف والواو عِوضاً عن ثلاثةفصاعداً(1)، ورُبَّما رجعوا إلى الأصل ، فعطفوا إمّا ضرورة ،وإمّا للتكثير(2) والتفخيم(3)،وزاد في التسهيل(4): «أو فصْل ظاهر أومقدَّر»؛فمثال العطْف في التثنية للضرورة قول الراجز(5):

كَأَنَّبَيْنَ فَكِّها وَالفكِّ فارَةَ مِسْكٍذُبِحَتْ فِي سُكِّ

1-ينظر : المقتصد 1 /183،وأمالي ابن الشجري 1/13، وشرح ابن يعيش4 /3،5 /137

2- ينظر : المقتصد1 /184، وشرح التسهيل لابن مالك1 /68 .

3-ينظر :أمالي ابن الشجري1 /14 .

4-تسهيل الفوائد ص 12 .

5- هو منظور بن مرثد الأسدي كما في اللسان1./436(زكك)، والشاهد في أمالي ابن الشجري1 /14، وشرح ابن يعيش 4 /138، وشرح المقدمة الجزولية 1 /31.، والبسيط1 / 2 ..، 247 .

أرد أن يقول :بينَ فكَّيْها ،فلَمّا لمْ يتَّزِن له عادَإلى العطْف(1) ،وقالَ ابن مالك(2) في استعمال العطف موضِعَ الجمع للضرورة : «لاسبيل إليه لأنّه أشقُّ مِن استعماله في موضِع التثنية بأضعاف كثيرة ،ولأنّ الجمع ليس محدوداً،فتُذكَر آحاده بعْضها على بعْض،كما فُعل بالمثنّى ،فلوكان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضِعَه كقول الشاعر :

ولقدْ شرِبت ثَمَانياً وثَمَانيا وثَمَان عشرَةَ وَ ثنْتَينِ وَ أرْبعا».

(ومثال استعمال العطف في السَّعة للتكثيروالتفخيم قولك لِمَن يُحقّر أيادي أسديْتَها إليه:قد أعطيْتُك ألفاً وألفاً وألفا (3))،ومثَّل ابن مالك(4) للفصْل الظاهر ب(مررتُ بزيد الكريم وزيد البخيل)وللفصْل المقدَّر بقول الحجاّج ،وقد نُعي له في يوم واحد محمد أخوه ومحمد ابنه : «سبحانَ الله، محمد ومحمد في يوم واحد» وبقول الفرزدق(5):

إنَّ الرَزِيّةَ لا رَزِيَّةَ مِثْلها فِقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمدِ

قال أبوحيان(6)بعدَ إيراده مامثَّل به ابن مالك للفصْل المقدّر : «و أمّاتمثيل المصنف للفصْل المقدّر بقول الحجّاج وقول الفرزدق فليس العُدول عن اِلتثنية لأجْل الفصل المقدّر ، وإنّما ذلكَ لأنّه فاتَ شرْطمِن شروط التثنية،وهوأن يكون المثنّى نكرة ...وعلى هذا خرّج أصحابنا كلام

1-ينظر :شرح ابن يعيش4 /138، وشرح المقدمة الجزولية1 /31. .

2- شرح التسهيل لابن مالك 1 /68 .

3-من أمالي ابن الشجري 1 /14 مع تصرف ، وينظر : المقتصد1 /184، والتذييل والتكميل 1 /264 .

4- ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 1 /69

5-ديوانه 1 /161، والبيت في : الكامل 2 /169، وشرح ابن عصفور 1 /136، والتذييل والتكميل 1 /226 .

6-التذييل والتكميل 1 /265 .

الحجّاج والفرزدق ، وقال أبو عبد الله محمّد بن هشام ...في باب التثنية :وأصْلها العطْف ،وعَدلوا عنِ الأصْل إيجازاً،و لم يَلفِظوا به إلّا في الشعر ضرورة كقوله :

..... فقدان مثل محمد ومحمد

فصار في هذا ثلاثة أقوال؛ أحدها: هذا والثاني: ماذهبَ إليه أكثر أصحابنا ...والثالث قول المصنف :إنّه عُدل عن التثنية للعطف للفصْل المقدّر».

والمختار عندي مْن هذه الأقوال الثلاثة قول أبي حيان وأكثر أصحابه؛لاشتراط النحاة في تثنية العلَم وجمْعه ألّا يكون باقياً على علَميّته وأنّه يجِب أن ينكَّر ،فتلحَقُه الألف واللام عوضاً عمَّا سُلبه مِنَ التعريف(1).

والسادس: عطف النعوت المفرّقةمع اجتماع منعوتها :

إذاقُصد عطف بعْض الصفات على بعْض من غير اجتماعٍ على منعوتها جازَ العطف بالواو ،نحو قوله تعالى: (**الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ**)(2)،أو بالفاء نحوقوله سبحانَه: (**وَالصَّافَّاتِ صَفًّا** ﴿١﴾ **فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا** ﴿٢﴾ **فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا**) (3)وقوله عزّ وجلّ(**فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ** ﴿٥٤﴾ **فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ**)(4)،وبحروف العطف إلّا(حتَّى)عندَابن خروف-فيمَانقلَه عنه ابن عقيل(5)والسيوطي(6)-وزاد السيوطي (أمْ).

1-ينظر : التذييل و التكميل1 /226 .

2-سورة آل عمران من الآية (17) .

3-سورة الصافات الآيات (1،2،3)، وينظر :البرهان الكاشف ص 287 .

4-سورة الواقعة الآيتان (54،55) ،وينظر: الكشاف 4/348، والبحر المحيط 8 /21. .

5-ينظر : المساعد2 /417 .

6-ينظر : همع الهوامع 5 /184 .

وإذا كانت النعوت المفرَّقة مجتمِعةعلى المنعوت لم تُعطَف إلّابالواوخاصة(1)،كقوله تعالى(**الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى** ﴿٢﴾ **وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَى** ﴿٣﴾ **وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَى**)(2)

ونحو:مررتُ برجلَين كريم وبخيل ،و:رغِبتُ في الزيدَين التميميّ والقرشيّ(3).

والسابع: اقترانها ب(لَكِن)بعدَ الجحْد إذا عُطف بها مفرد(4)،نحو قوله تعالى: (**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـكِن رَّسُولَ اللَّهِ**)(5)واقتران الواو ب(لكِنْ)بعدَ الجحْد في عطف المفرد جائز لاواجب ،فتقول: ماقام زيد ، ولكِنْ خالد و:ماقامَ زيد لكِنْ خالد(6).

وذهبَ ابن خروف -فيمَا نقلَه عنْه ابن مالك(7)-إلى أن المعطوف بعدَ (لكِنْ) لم يُستعمَل إلّا مع الواو ، ولم يمثِّل سيبويه للعطف ب(لكنْ)إلّا بعدَ الواو ، كقوله(8): «مامررتُ بصالح ولكنْ طالح .»

وقد اضْطربَ كلام ابن مالك في هذه المسألة ؛فأجاز في شرح الكافية الشافية أن تَعطِف (لكِن)المفرد غير مسبوقة بواو ،فقال(9): «وأمّا المعطوف ب(لكنْ)فمحكوم له بالثُبوت بعدَ نفْي ،كقولك :ماقامَ زيد لكن عمرو...» و منع في شرح التسهيل حيثُ قالَ(10): «...فإن وليَهَا معطوف

1-ينظر : المغني 2/ 19،وهمع الهوامع5 /226 ، وشرح أبيات المغني للبغدادي 6 /78 .
2-سورة الأعلى الآيات (2،3،4) .
3-ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3 /316 ، وارتشاف الضرب 4/ 1922. .
4-ينظر : الكتاب 1 /435، والجمل ص19، وشرح التسهيل لابن مالك 3 /343 .
5-سورة الأحزاب من الآية (39) .
6-ينظر : الجمل ص19، والمسائل المنثورة ص2.5، وشرح الكتاب للسيرافي 6/66 ، والفوائد والقواعد ص382 .
7-ينظر : شرح الكافية الشافية 3 /1231 .
8-ينظر : الكتاب 1 /435 .
9-شرح الكافية الشافية3 /123. .
10-شرح التسهيل لابن مالك 3 /343 .

فعطْفه بواوقبلَها لايُستغنَى عنها إلّاقبل جملة مصرَّح بجزأيْها...ومايوجَد في كتب النحويين مِن نحو :ما قامَ سعد لكن سعيدو:لا تزَرْ زيد لكنْ عَمراً، فَمِن كلامهم لا مِن كلام العرب .».

والثامن: اقترانها ب(لا) إن سُبقتْ بنهْي أو نفْي أوشبْهه غير مستثنَى ، ولم تُقصَد المعيّة: إذا عُطفَ بالواو على فعْل منهِيّ عنه، أومنفِيّ أوشبْه منفِيّ غير مستثنَى ، ولم تُقصَد المعيّة ولِيَتها(لا)؛ فمثال النهْي(1) قوله تعالى: (**لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ**)(2) ومثال النفْي(3)قوله تعالى(**وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى**)(4)فبِذِكْر (لا) في الآية الثانية عُلم نفْي التقريب عن الأموالوالأولاد مطْلقاً؛أيْ:في حالة الاجتماع والافتراق ، ولو لم تَدخُل (لا)لاحتَمل الافتراق(5) ؛ وأن يكون المراد نفْي التقريب عند الاجتماع دونذلك أنّك إذا قلتَ : مامررتُ بزيد وعمرو. احتَمل أنّك لم تمُرَّ بِهِمامعاًبل مررتَ بأحدهما دون الأخر،وكان احتمال نفْي المرور بِهما معاً هو الأَولى(6)لاستعمال الواو كثيراً في وقت واحد كما في المفعول معَه والواو التي يُنصَب بعدَها المضارع في جواب الأمر، ومعَ العطف أيضا في نحو: كلّ رجل وضَيْعته(7) ،وبذِكْر (لا) عُلم أنّكَ لم تمُرَّ بِهما معاًلافي وقت واحد،ولا في وقتَين وأنّكَ لم تمُرّ بأحدهمادون الآخر، وإذا أُريد نفْي بعض الاحتمالات دونَ بعض، لزِم التقييد حينَئذٍ،فتقول:ماجاءَني زيد وعمرو معاً .أو:ما جاءَني زيد أوَّلاً و

1-ينظر : التصريح 2 /137 .
2-سورة المائدة من الآية (2) .
3-ينظر :شرح التسهيل لابن مالك3 /351 .
4- سورة سبأ من الآية (37) .
5-ينظر :شرح التسهيل لابن مالك3 /351 .
6-ينظر : المصدر السابق .
7-ينظر : شرح الرضي 4 /383 .

عمرو ثانياً. أو: ما جاءَني زيد ثانياً وعمرو أوَّلاً(1). ومثال شِبْه النفْي(2) قوله تعالى :(**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**)(3).

فإذا أفهمَ الفعل معيّة بأن كان ممّا يقتضِي الاشتراك جازَ أن تُزاد (لا) توكيداً للنّفي المتقدِّم(4)لِأمْن اللبس إذِ الفعل للمعيّة لا غير ،نحو قوله تعالى : (**وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ** ﴿١٩﴾ **وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ** ﴿٢٠﴾ **وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ**)(5) ف(لا) الثانية والرابعة والخامسة زوائد لِأمْن اللبس(6)، وقوله سبحانَه(**وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ**)(7)، وإذا كان المنفِي مستثنَى، نحو:قاموا إلّا زيدا وعَمرا، فهو بمعنى :قاموا لا زيد ولا عمرو،اسْتُغني عن (لا)لِعدم وجود لبْس تُزيلُه (لا)(8).

والتاسع: اقترانها ب(إمّا) مسبوقة بمِثْلها عندَ عطف المفرد ، نحو قوله تعالى : (**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**) (9)،ويندُر حذْف الواو للضرورة(10)، كقول الشاعر(11):

1- ينظر :شرح الرضي4 /384 .
2-ينظر : الأصول 2 /77، ونتائج الفكر ص259 ، والمغني 2 /18 .
3-سورة الفاتحة من الآية (7).
4-ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3 /351، وشرح الرضي 4 /383، وارتشاف الضرب 4 /1984 .
5-سورة فاطر الآيات (19 ،20 ،21).
6-ينظر : المغني 2/ .19
7-سورة فصلت من الآية (34)
8-ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3 /351 .
9-سورة الإنسان من الآية (3) .
10-ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3/344،وابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ص467(رسالة ماجستير)، والجنى الداني ص533 .
11 - هو سعد بن قرطكما في شرح الحماسة للأعلم الشنتمري 2 /1151، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك3 /344 ، ورصف المباني ص185 ،والجنى الداني ص533

يَا لَيْتَمَا أُمَّنا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إمَّا إلى جَنَّةً إمَّا إلى نَارِ

والعاشر:عطف (أيّ)على مثْلها، ذكرَه صاحب التصريح(1)، ومثَّل له بقول الشاعر(2):

أَيّبوَ أيكَفارِسُالأَحْزاب

و الحادي عشر: عطف العِقْد على النيّف(3) إذا رُكِّبا وجُعلا عددا واحدا،تقولُ :أحد و عشرون طالباً. ولا تقول: أحد فعشرون. أو: ثُمّ عشرون.

أمَّا عندَ استقلال كلّ واحد منهما فيُعطفانِ بكلّ عاطف، فتقول:ما انقضىَ ثلاثة فعشرون. أو:ثمّ عشرون بحَسَب ما تقْصِد(4).

والثانى عشر: عطف الشيْئ على مرادفه ،كقوله تعالى(**لاَ تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلاَ أَمْتًا**)(5)قال الخليل – فيما نقلَه الزركشي(6) عنه - : «العِوَج والأَمْت بمعنى واحد». وقوله سبحانَه:(**وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَـابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**)(7)قال الفراء(8) عندَ هذه الآية: «إنّ العرب لَتجمَع بينَ الحرفَيْن ،وإنَّهما لِواحد إذا اختَلفَ لفظاهما...وقولهم:بُعْداً وسُحْقاً،والبُعد والسُّحق واحد.»وممَّن ذهبَأيضا إلى عطف الشيئ على مرادفه بالواو

1-ينظر : التصريح 2 /138

2-لم أقف على اسم قائله ،والبيت في توضيح المقاصد2/272، وأوضح المسالك2/2.5

3-ينظر : المغني 2/ .19

4-ينظر : المنصف على المغني 2 /1.6، وحاشية الدسوقي على المغني 2/ .18

5-سورة طه الآية (107) .

6-ينظر : البرهان ص598 .

7-سورة البقرة من الآية (53) .

8-معاني القرآن 1 /37 .

خاصّة الزجّاج(1) ،والزمخشرى(2)،وابن عطية(3)والسمين الحلبي4)، وابن هشام(5) ، والزركشي(6).

ومنعَ ذلك قوم ، منهم أبو جعفر النحاس ،فقال(7) : «إنّما يجِيء في الشعر»، والسهيلي(8) ،وقال الزركشي(9):» أنكر المبرّد هذا النوع ، ومنعَ عطف الشيئ على مثْله ...ولعلّه مِمَّن أنكرَ أصْل الترادف في اللغة،كالعسكرى وغيره».

وقد يشارك الواو في هذا العطف (أوْ) ،قاله ثعلب- فيماحكاه صاحب المحكم(10) عنه-وكذا قاله ابن مالك(11).

والثالث عشر: عطف العامّ على الخاصّ و العكس(12)، فمثال الأوّل قوله تعالى : (**رَّبِّ أغْفِرْ لِى وَلِوَالِدَىَّ**) (13)، ومثال الثاني، وهو عطف الخاصّ على العامّ قوله تعالى (**وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّانَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ**)(14).

1-ينظر : معاني القرآن وإعرابه 1/ .11.
2-ينظر : الكشاف1/ 159 .
3-ينظر : المحرر الوجيز 2 /36 .
4-ينظر :الدر المصون 2/ .187
5-ينظر :المغني 2/2. .
6- ينظر :البرهان ص597 .
7-ينظر : إعراب القرآن 1/ 59 .
8-ينظر : نتائج الفكر ص 274 .
9-ينظر : البرهان ص599 .
10-ينظر : البرهان ص6.. .
11-ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3/ 365 .
12-ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3 /35.،و المغني 2/2.،وارتشاف الضرب 4 /1983،وغنية الأريب 3/277،و التصريح 2 /138 .
13-سورة نوح من الآية (28) .
14-سورة الأحزاب من الآية (7) .

ويشارك الواوفي هذا الأخير (حتىَّ)،نحو:ماتَ الناس حتَّى العلماء،و:قدِم الحجَّاج حتَّى االمشاة، ،قاله ابن هشام(1)

و زعم أبو على الفارسي ،وابن جنيأنَّ ما جاءَ مِن ذلكَ المعطوف فيه قُصِد به غير المعطوف عليه ،ولم يندرِجْ تحتَه إذِ المعطوف عندَهما لايكون إلّا غير المعطوف عليه(2) .

والرابع عشر : جوازحذفها عندَ أمْن اللبس :

اختُلف في جوازإضمارحرف الجرّ؛ فذهب بعض النحويين ، كأبي علي الفارسي(3)، وابن جني(4) في أحد قولَيه ،وابن فارس(5)،و أبي الحسن الباقولي(6، وابن الدَّهان(7)،وابن الأنباري(8)،وابن مالك(9)،

والرضي(10)،وابن إياز(11) ، وابن النّحويه(12)إلى جوازذلك في الكلام وفي الشعر، واستَدلُّوا لمذهبهم بآيات منَ القرآن الكريم وما سُمعَ مِن ذلك في كلام العرب نثرا ونظما؛فَمِن الأوّل قوله تعالى: (**وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا**)(13) والتقدير:(وقلتَ

1-المغني 2/2. .
2- ينظر :المساعد 2 /445، و ارتشاف الضرب 4 /1983 .
3-ينظر : نتائج الفكر ص 263 .
4-ينظر : سر صناعة الإعراب 2/ 644
5-ينظر : الصاحبي صى 156 .
6-ينظر :كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1/ 1.31،1.28،734،497 .
7-ينظر : الغرة في شرح اللمعة2 /878 .
8-ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ص571 .
9-ينظر : شرح الكافية الشافية 3 /126. .
10- ينظر : شرح الرضي 2 /349 .
11-ينظر : المحصول في شرح الفصول 2 /88. .
12-ينظر : ابن النحوية 2 /467 .
13-سورة التوبة من الآية (92) .

لا أجِد)، وجواب (إذا) حينَئذٍ قوله تعالى (تولوا)(1)، وقوله (**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ**)(2) والأصل :(صم وبكم وعمي)(3)، بدليل قوله سبحانَه: (**وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِـَٔايَـاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى الظُّلُمَـاتِ**)(4)، و قوله عزّ وجلّ:(**ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ**))(5)و(**خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ**)(6)،و التقدير فيهما:ثلاثة ورابعهم كلبهم،و:خمسة وسادسهم كلبهم،بدليل قوله تعالى:(**وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**) (7)،فظهور الواو فيه دلَّ على أنّ الواو في الجملتَيْن السابقتَيْن مقدَّر(ة(8). وغير ذلك منَ الآيات(9).

ومِمَّا استدَلّوا به مِن كلام العرب مِنَ النثر (أكلتُ لحْماً لبَناً تمْراً)(10), ومِنَ النظْم قول الشاعر(11)

كَيْف أَصْبَحت ِ كَيْفَ أمْسَيْتَ مِمّا يَزْرَعُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَرِيمِ يريد: كيفَ أصبحتَ وكيفَ أمسيتَ(12)،و قول ابن الأعرابي(13)

1-ينظر : الصاحبي ص156، والغرة 2/ 878 .
2-سورة البقرة الآيتان(18،171) .
3-ينظر : البيان ص .467
4-سورة الأنعام من الآية (39) ، وينظر :البيان ص 467 .
5-سورة الكهف من الآية (22)
6-المصدر السابق .
7-المصدر نفسه .
8-ينظر: سر الصناعة 2/644،والبيان ص467.
9-ينظر :كشف المشكلات 1 /1.31،1.28،734،497 ،والغرة 2 /879، والفصول المفيدة ص125 .
10-ينظر :الخصائص 1 /29.، والغرة 2 /879، والفصول المفيدة ص 125 .
11- لم أهتد إلى قائله ، والبيت في التنبيه لابن جني ص341،131،والخصائص 1 /29.،ونتائج الفكر ص263، وشرح ابنعصفور 1/256، وشرح الكافية الشافية 3/ 126..
12-ينظر : ا لخصائص1 /28. ،وشرحابن عصفور 1 /256، وشرح الكافية الشافية 3/ 126.
13-ينظر :الخصائص1 /29. ،والمساعد 2/473، والدر المصون 5/192

وَكَيْفَ لاأَبْكِي عَلى عِلَّاتي صَبَائِحِي غَبَائِقي قَيْلَاتِي

التقدير:(صبائحي و غبائقي وقيلاتي) (1).

و أجاز قوم منهم ابن الشجري(2)-في ظاهر استدلاله-و ابن عصفور(3) حذْف الواو في الشعر خاصّة.

وذهبَتْ طائفة،منهم ابن جني -في قوله الثاني(4)، والسهيلي(5)، و أبو البقاء العُكْبري(6)،والمالقي(7)،و أبو حيان(8)،والسمين الحلبي(9)، وابن هشام(10) إلى أنّ إضمار واو العطف ضعيف لا يجُوز ،وما سُمع منه فهو شاذ لا يُقاس عليه ، وذكرُوا في ذلك أنّ حرف العطف حرفُ معنى، فالمعنى متعلّق به،فالواو موصِلة لمعنى العطف والتشريك،فحذْفها يخِلُّ بالمعنى،فتزُول فائدتها، كما أنّ حذْف حرف العطف يُوقِع في إشكال؛وذلكَ أنّك لو حذفتَ الواو في نحو قولكَ:ضربتُ زيدا وأبا عمرو. فقلتَ :ضربتُ زيدا أبا عمرو لكان وَهْم أنّ زيدا هو أبو عمرو(11).

1-ينظر : الخصائص1 /29. ، والبيان ص467

2-ينظر : أمالي ابن الشجري 2،1/117 /145

3-ينظر :ضرائر الشعر ص 161 .

4-ينظر : الخصائص 1 /29.،2 /28.،وسر الصناعة2/ 635.

5-ينظر :نتائج الفكر ص263.

6-ينظر :التبيان1 /263.

7-ينظر :رصف المباني ص477.

8-ينظر: البحر المحيط 2 /4.9.

9-ينظر : الدر المصون5 /192

10-ينظر : المغني2 /291.

11- ينظر :سر الصناعة2 /635، و الغرة 2 /88.، و رصف المباني ص477.

وتأوّلَ بعض مَن منعَ الإضمار ، كالسهيلي(1)، وغيره(2)شيئاً مِمَّا استَشهدَ به المجيزون فتأَوَّل السهيلي(3)الآية المذكورة سابقا على أنّ جواب (إذا)هو قوله : (**قُلْنَ لاَ أَجِدُ**)وقوله:(**تَوَلَّوا وَ أَعيُنُهُمْ**)إخبار عنهم، وذكرَ أنّ الكلام لايَحتاجُ إلى أن يُعطف بالواو لارتباطه بما قبلَه ،كالتفسير له، و ذكرَ أنّ الشاعر في بيته الأوّل لم يُرِدِ العطف بالواو، لأَنَّه لو أرادَ ذلك لم يُعلَم معنى التمادي و الاستمرار على هذا الكلام ،ونَظَّرلذلك بقول الطبيب لِمَن لاحاجة له إلى الحِمية : « كلْ تمْرا سمَكاً لحْماً لَبَنًا ماشِئتَ». فإنّما أراد الاسترسال على جميع المطعومات ،ولو عَطف بالواو لَشَمِلت الإباحة ماذكر منها دون غيرها،وذهب أبو حيان(4)إلى أنَّ الشاعر في البيت المذكور لم يُرِدِ العطف بالواو لأَنَّ الجملتَيْن (كيف أصبحت؟كيف أمسيت ؟)جُعِلتا ممتزَجتَيْن امتزاج الجملة الواحدة ، كأن الشاعر قالَ: هذا الكلام مِمَّايزرَعُ الودّ . وأمّا ماحُكي مِن قولهم:» أكلتُ لحماً لبَناً تمرا«،فحُمل على بدَل الإضراب(5)،و أمّا ما استَدلّ به المجوّزون على إضمار الواو في موضِع بظهورها في موضِع آخر فالذي يقْتَضيه التحقيق في ذلك ما ذكرَه بعضهم،كالسهيلي(6)والزمَلْكاني(7)،والعَلائى(8)، وابن القيّم (9) أنّ الصفات إذاقُصدَ تَعْدادها مِن غير نظَر إلى جمْع أو انفراد فليس ثَمَّتَ

1-ينظر :نتائج الفكر ص 263.
2-ينظر : البحر المحيط 2 /385، و الدر المصون 5 /192.
3-ينظر :نتائج الفكر ص264،و أمالي السهيلي ص1.4.
4-ينظر : البحر المحيط 2 /385 .
5-ينظر :نتائج الفكر ص238.
6-ينظر : الدر المصون 5 /192، والمغني 2 /291 .
7-ينظر : البرهان الكاشف ص283.
8-ينظر : الفصول المفيدة ص 142.
9-ينظر : بدائع الفوائد 247 .

عطْف ،نحو قوله تعالى: (**الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَـمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ**)(10)

وقوله تعالى: (**هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ**)(11)لأنّالصفات وافقَتِ الذات في القِدَم، ولُزومُ الصفات ودَوامها بدَوام الذات ، فلذلك جرَتْ مَجْرى الأسماء المترادفة(12) .

وإن أُريد التنويع لعدم اجتماع الصفتَين لزِم العطف ، كقوله تعالى: (**ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا**)(13)فإنّ الثيُوبة والبِكارة لايجتمعانِ ، فكانَ العطف ،ولولم يُؤتَ بالواو لاختَلَّ المعنى(14)،وإن قُصدَ التنْبيه على تغايُر الصفتَيْن أو رفْع استبعاد اجتماعهما لموصوف واحد كانَ العطف أحسَنَ مِن ترْكه؛فَمِثال الأوّل قوله تعالى: (**غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ**)(15)فإنّه قدْ يَظُنُّ ظانّ أنّ (غافر)و(قابل) صفتانِ تجريان مَجرى الوصف الواحد لتلازمهما إذْمَن غفَر الذنْب قَبِل التوْب، فدخَل حرفالعطف لِبيان أنَّهما وصفانِ مختلفانِ، ولتنزيلهما منزِلةَ الجملتَيْن تنبيهاً للعباد على أنَّه يجِب أن يُعطى لكلّ واحد حكْمه ، وأنَّه سبحانَه يفعَل هذا ،ويفعَل هذا لِيَرجوه(16)،ومثال الثاني وهوماقُصد فيه رفْع استبعاد اجتماع الصفتَيْن لموصوف واحد قوله

10-سورة الحشر من الآية (23) .
11-سورة الحشر من الآية(24) .
12-ينظر : نتائج الفكر ص239، والبرهان الكاشف ص283 .
13-سورة التحريم من الآية (5) .
14-ينظر الكشاف 4 /43، والتبيان 2/265، والبرهان الكاشف ص283، والبحر المحيط 8/ 292
15-سورة غافر (2) .
16-ينظر :نتائج الفكر ص239، والبرهان الكاشف ص286، والفصول المفيدة ص143، وبدائع الفوائد ص25. .

عزَّوجلَّ: (**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْءَاخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**)(1)، وإنَّما كانَ العطف لأنَّها أسماء متضادَّة المعاني في أصْل الوضْع ؛ فإنَّ الشيء الواحد لا يكونُ ظاهراً باطناً مِن وجْه واحد ، فرُفع بالعطْف الوهْم عمَّن يَستبعِد ذلك في ذات الله تعالى ،فكانَ العطف هنا أحسن مِن ترْكه(2).

وأمَّا قوله تعالى :(**ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ**)و(**خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ**) فإنَّمالم تدخُلِ الواو لأنَّهما جملتانِ مِن تتِمَّة القول، ولِذا أُتبِعتا بقوله تعالى:(**رَجْمًا بِالْغَيْبِ**)(3)تكذيباً لِتلك المقالة ودخَلتِ الواو في قوله تعالى : (**وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**)لفائدة ، وهي التقدير ؛ لأنَّ عدَّتهم سبْعة ، والواو قائمة مَقام التصديق لِذلك إذِ التقدير :نعَمْ هم سبْعة، و ثامنهم كلبهم(4) ولِذا قالَ تعالى بعدَه : (**قُل رَّبِّى أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ**)(5)وقال تعالى بعدَالجملتَيْن الأُوليَيْن :(**رَجْمًا بِالْغَيْبِ**).

وبعدُ ، فالذي تميل إليه النفس في هذه المسألة أنَّ الآيات المستشهَد بها على جواز إضمار واو العطف يمكن حمْلها على الاستئناف(6)،ولا ضرورة إلى تقدير العطف، وأمَّا الأبيات فَكما قالَ العَلائي(7): «فيها كلامانِ؛ أحدهما: أنَّها قليلة جداً بالنسبة إلى باقي الكلام ؛فلايَقْتضي ذلك جوازا

1-سورة الحديد من الآية (3) .
2-ينظر :نتائج الفكر ص239، والبرهان الكاشف ص283،والفصول المفيدة ص144، وبدائع الفوائد ص248
3-سورة الكهف من الآية (22) .
4-ينظر : المحرر الوجيز 4 /484، والكشاف 2 /524 ،والبرهان الكاشف ص285، والفصول المفيدة ص144 والمغنى 2 /26.
5-سورة الكهف من الآية (22)
6-ينظر : الكشاف 2 /226،والفصول المفيدة ص127 ، وروح المعاني 1 /159
7-الفصول المفيدة ص127

عامَّاً .و الثاني: أنَّها وإن اقتَضت ِالجواز فينبغي أن يُقْتصر فيه على ما كانَ مثْلها حيْثُ يكون المعطوفانِ متجاوِرَين غير متراخٍ بعضهما عن بعض ، كما رَوى أبو زيد مِن قولهم :أكلتُ لحماً لَبَناً تمراً . لِيدُلّ ذلك دِلالة ظاهرة على تقدير العاطف ، بخلاف ما إذا تَخلَّل فصْل فإنَّه لايَبقَى في قوَّة الكلام دلالة على تقديره».

هذا، وقد اضْطَرب كلام ابن جني في مسألة حذف واو العطف ،فتارةً يذهَبُ إلى أنَّ حذْفها غير جائز قياساً معدومٌ في الاستعمال،ويذكُرُأنَّه مع ذلك قد حُذف، ويُورِد ما سُمع منه (1)، ثُمَّ يحكُم عليه بقوله(2): «وهذا كلُّه شاذّ،ولعلَّه جميعُ ما سُمع منه» وتارة يُقِرّ بإضماره في كلام الله تعالى في قوله سبحانَه: (**ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ**)ويرَجِّح الحذف على غيره مَن الأوجه فيقول(3) : «فإن قلتَ : فاجْعل (**رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ**)مبتدأ وخبراً ، واجْعلالجملة المنعقِدة منهما وصفاً ل(ثلاثة)...فذلك عندَنا في هذا الموقع غير سائغ ، ولا مختار ، و إن كان في غير هذا الموضع جائزا، والذي منع مِنإجازته هُنا وضعَّفها أنَّ الجملة التي في آخر الكلام فيها واو العطف ، وهو قوله عزَّ وجلَّ(**وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**)فكماظهرتِ الواو في آخر الكلام فكذلك –والله أعلم- هي مرادَة في أوّله لتَتَجنَّس الجمل في أحوالها والمرادبها...»وكلامه هذا يناقض كلامه السابق أنَّ حذْف واو العطف شاذّ في القياس معدوم في الاستعمال.

1-ينظر: الخصائص 1 /29.، وسر الصناعة 2 /635

2-ينظر :الخصائص 1 /291

3-سر الصناعة2 /644

ويشارك الواو في جواز الحذفالفاء ، قالَه قوم ،منهم ابن الشجري(1)، وابن عطية(2) ،و(أو) ذكرَه ابن مالك(3)، والرضي(4)، وابن إياز(5).والله تعالى أعلم.

والخامس عشر: لزوم تكرار العامل في نفْي الموجَب عندَ بناء الكلام على فعْلَين:

اعتبار المطابقة بينَ النفْي والإثبات في حروف العطف أمْر لا بدَّ منه؛ فإذا قلتَ: قامَ زيد فعمرو .كان النفي (ما قامَ زيد فعمرو) وإذا قلتَ: قامَ زيد ثم عمرو. كان النفي (ما قامَ زيد ثم عمرو)، وإذا قلتَ: قامَ زيد أوعمرو. كان النفي (ما قامَ زيد ، أوعمرو) ،فلابدَّ مِن اعتبار المطابقة في اللفظ(6) إلَّا الواو عندَسيبويه(7)، فإنَّها اختُصَّت عندَه دونَ حروف العطفبأنَّ التعويل معَها في ذلك على المعنى مِن غير حاجة إلى مطابقة اللفظ ، فإذا قالَ قائل: مررتُ بزيد و عمرو . فهذا يَحتمل وجهَين: أحدهما :أن يكون المرورواحداً ، فتقول في النفْي :ما مررتَ بزيد وعمرو . أي : ما جمعْتَهما في مرورواحد ، وثانيهما : أن يكون قصْده مرورَيْن ، فتقول في النفْي : ما مررتَ بزيد وما مررتَ بعمرو .

وإنَّما لم يكُن في الثاني بُدٌّمِن تَكرار العامل لِزوال اللَبس ، لأنَّه إذا لم يكُرَّر العامل احْتَملَ أنّه لم يمُرَّ بِهما ، ولا بِوَاحد منهما ، واحتَمل أنَّه

1-ينظر : أمالي ابن الشجري 2 /145
2-نظر : المحرر الوجيز 6/6..
3-ينظر : التسهيل ص178
4- ينظر :شرح الرضى 2 /349
5-ينظر : المحصول 2 /881
6-ينظر : شرح ابن عصفور 1 /261
7-ينظر : الكتاب 1 /438

يريدُ أنَّه لم يمُرَّ بِهما معاً، بلْ مرَّ بأحدهما ، فلَمَّا كان النفْي مِن غير إعادة العامل ملْبِساً لِذلكَ لم يَكُن بُدٌّ مِن إعادة العامل(1).

وذهب المازني(2)-وتبِعه المبرد(3)- إلى أنَّ حرف النَّفي لا يُغَيِّر ما بعدَه عمَّا كان عليه قبلَ دخوله ، نحو : ما قامَ زيد ، فإنَّه كانَ قبلَ دخول (ما) (قامَ زيد)(4).

وذهب ابن مالكفيمَا رواه عنه العلائي(5)- ونسَبه أبو حيان(6) إلى السهيلي – إلى أنَّه لا يَتعيَّنُ إعادة العامل في النفي عندَ بناء الكلام على فعْلَين ، بل يُكتفى بدخول (لا) بينَ الواو وما بعدَها ، فيقال : مامررتُ بزيد ولا عمرو ، فيزُول بذلك اللَبس المحذور كما يزُولُ بتَكرار العامل .

وذهب ناظر الجيش(7) إلى أنَّ مَن أراد الإخبار بمرورَين نفْياً أو إثباتاً لزِمه تكرار العامل ، ومَن لم يُرِد استَغنى عن التكرار.وأخذ بقول سيبويه جماعة ، منهم ابن ولَّاد(8)، والأعلم الشنتمري(9) ، وابن عصفور(10) والعلائي(11) .

1-ينظر : المنهاج 1 /24.، والفصول المفيدة ص63
2- ينظر : الانتصار ص117، والمنهاج 1 /24.،والفصول المفيدةص64
3-ينظر :الانتصار ص117
4-ينظر : شرح ابن عصفور 1/262
5-ينظر :الفصول المفيدةص64
6-ينظر : ارتشاف الضرب 4 /1984
7-ينظر : تمهيد القواعد 7 /3522
8-ينظر :الانتصار ص117
9-ينظر : النكت ص214
10-ينظر : شرح ابن عصفور 1 /262
11-ينظر : الفصول المفيدة ص64

وذهب فريق ،منهم الرضي(1) ،و يحيى العلوي(2)، إلى أنَّ قول المازني هو الأقرب معَ الأخذ بقول سيبويه.

ورَدَّ ابن ولَّاد(3)–ووافَقه الأعلم الشنتمري(4)- قول المبرد:» إنَّ النفي إنَّما يكون على قدر الإيجاب « بِعَدم تحقيق ذلك في المسألة المتنازَع فيها، وذلك أنَّ النافي إنَّما يكَذِّب المثبِت فيما يثْبِتُه ويخبِرُ به ، فإذا كان الذي أَخبرَ به الموجِب مرورَيْن كان على النافي أن يأتي بكلام فيه نفْي المرورَيْن جميعاً ليس محتمِلاً غير هذا المعنى ، فإنِ احتَمل نفْي أحدهما دونَ الآخر – كما احتَملَ قول النافي :»ما مررتُ بزيد و عمرو»فإنَّه قد احتَمل أنيكون قد مرَّ بأحدهما – لم يكُنِ النافي حينَئذٍ مكذِّباء

كما ضعَّف ابن عصفور(5)، و غيره(6) قول المازني بأنَّه قد وُجد النفْي مُغيّرا لِمَا دَخل عليه عن حاله قبلَ دخوله؛ فإنَّكَ تقولُ في نفْي (سيفْعل) : لنْ يفْعل. وفي نفي (قد فَعل): لَمَّا يفْعل. وفي نفْي (فَعل): لمْ يفْعل .ولا تقول:لنْ سيفْعل. ولا : لَمَّا قد فَعل . و لا:لم فَعل . فإذا كان التغيير حاصلاًمِن غير ضرورة تدعُو إليه فجوازه للضرورة - وهي خوف اللَبس -أَولى و أحرى.

و نازع ناظر الجيش(7) كلام ابن عصفور السابق بأنَّ الظاهر مِن مراد النحاة بقولهم:»(لن)

1-ينظر : شرح الرضي 4 /384
2-ينظر : المنهاج 1 /241
3-ينظر : الانتصار ص117
4-ينظر : النكت ص214
5-ينظر :شرح ابن عصفور 1 /262
6- ينظر :الفصول المفيدة ص64
7-ينظر : تمهيد القواعد 7 /3522

لنفْي (سيفعل) ، و(لَمَا)لنفْي (قد فعل)،و (لم) لنفْي (فعل)»أنَّ المنفِيّ ب(لن)

مستقبَل كما أنَّ المقرون بالسين مستقبَل ، و أنَّ(لَمَّا) لنفْي الماضي القريب زمنه مِن زمن

الحال ، و أنَّ (لم) لنفْي الماضي البعيد زمنه مِن زمن الحال .

والذي آخذ به في هذه المسألة قول سيبويه ،وأيضا القول المنسوب إلى السهيلي ؛ أمَّا الأَوّل فلِأن تَكرار العامل يُزيل اللَبس المحذور به بتحقُّق كَون النفْي على قدْر الإيجاب ، وأمَّا القول الثاني فلِأنَّ دخول(لا) بينَ الواو والمعطوف يَزُول به اللَبس المحذور ،كما يَزُول بتكرار العامل ، والله تعالى أعلم .

والسادس عشر: جواز العطف على الجِوار في الجرّ خاصّة عندَ مَن يقُول به :

قد يَتبَع النعْتفي الجرّ غير ما هو له لمجاورته إياه(8)بشرط أمْن اللبس(9) ،ومدار هذه المسألة قول بعض العرب:» هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، ف(خرب) نعْت ل(جحْر) ، فحقُّه أن يرْتَفع مثْله لكنَّالعرب جرُّوه نعتا لِلضَبّ لأمْن اللبْس ، قال سيبويه(10): «لأنَّه نكرة كالضب، ولأنَّه في موضِع يقَعُ فيه نعْت للضب،ولأنَّه صارَ هو و الضب بمنزِلة اسمٍ واحد ...» بخلاف (قامَ غلام زيد ِالعاقل) إذا كان (العاقل) نعتاً ل(غلام) فإنَّه يمْتنعُ جرُّه

8-ينظر : الكتاب 1/67، 436 ، والمقتضب 4 /73، وشرح التسهيل لابن مالك3 /3.8 وارتشاف الضرب 4 /1912

9-ينظر : شرح التسهيل لابن مالك3/3.8 ،وشرح الرضي 2 /328، وتمهيد القواعد 7 /3319

10- الكتاب 1 /436

على الجِوار لأجْل اللبس(1)، واشُترط أيضا في مسألة النعت على الجوار أن يكون بحيْثُ لو جُعل صفة لِمَا قُطع عن إعرابه لصَحَّ ، كقول العرب المذكور آنفاً ،ذكرَه السمين الحلبي(2)، و بالشرط الثاني رد السمين قول الفراء المجوِّز في جرّ (عاصف) في قوله تعالى: (**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ**) (3)أن يكون على الجوار ، قال السمين(4) : «لو جعلتَه صفة للريح لم يصِحّ لتخالفهما تعريفاً و تنكيراً في هذا التركيب الخاص.»

واختُلف في مسألة الجرّ على الجوار؛ فذهب فريق - منهم السيرافي(5)، وابن جني(6)في الخصائص، وأبو جعفر النحاس(7)، ومكي القيسي(8)،وابن الحاجب(9)- إلى منْعه مطْلقاء أي: في النعْت وعطف النَّسَق . وأجازه فيهما فريق آخرأمثالالفرا(ء10)وأبي عبيدة (11)، والأخفش(12) ، وأبي منصور الثعالبي(13) ، و العكبري(14).

1-ينظر :الدر المصون 4 /21.
2-ينظر : المصدر السابق 7 /84
3-سورة إبراهيم من الآية (18)
4-الدر المصون 7 /84
5-ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 6 /68
6-ينظر : الخصائص 1 /192
7-ينظر : إعراب القرآن 1 /314
8-ينظر : المشكل لمكي ص2..
9-ينظر : الأمالي النحوية 1 /15.
10-ينظر : معاني القرآن 2 /74
11-ينظر : مجاز القرآن 1 /72، 155
12-ينظر : معاني القرآن 2 /466
13-ينظر : فقه اللغة وسر العربية ص326
14-ينظر : التبيان 1 /2.9

وابن هشام(1).وذهب فريق ثالث – منهم سيبويه(2) ، والمبرد(3)، وابن جني(4) في المحتسب ، و أبو حيان (5)في قول ، و السمين الحلبي(6) -إلى جوازه في النعت لا في عطف النسَق ،وذكرَ أبو حيان(7)أنَّ الجمهور على منْعه في عطْف النسَق.

وقد يَرِد في التوكيد نادراً(8)،ولم يسْمَع ذلكَ في البدل(9).

و أجاز بعض النحاة المتأخرين التبَعيَّة على الجِوار في المرفوع، و لم يحصُروه في الجرّ(10) ، وردَّه بعضهم ،كناظر الجيش(11).

واستَدلّ القائلون بجواز الجرّ على الجوار في عطف النسَق بِشُهرته عندَ العرب في الإعراب و الصفات وقلْب الحروف بعضها إلى بعض ، و التأنيث، و غير ذلك ؛فَمن الإعراب قوله تعالى : (**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ**)(12)في قرءاة (وأرجلكم) بالجرّ(13)،وهي قراءة مشهورة كشُهرة النصْب، و قدعُطف على الرؤوس في الإعراب ،و الرؤوس ممسوحة، و الأرْجل

1-ينظر : المغنى 2 /339

2-ينظر : الكتاب 1 /436،67

3-ينظر : المقتضب 4 /73

4-ينظر : المحتسب 2 /289

5-ينظر : البحر المحيط 2 /145

6-ينظر : الدر المصون 4 /212

7-ينظر : البحر المحيط 2 /145

8-ينظر : معاني القرآن للفراء 2 /75، والتسهيل ص 167 ،والمغني 2 /339،وتمهيد القواعد 7 /3321

9-ينظر : ارتشاف الضرب 4 /1914،وتمهيد القواعد 7 /3321

10-ينظر : ارتشاف الضرب 4 /1914،وتمهيد القواعد7 /3329

11-ينظر :تمهيد القواعد7 /333.

12-سورة المائدة من الآية (6)

13-قراءة غير نافع و ابن عامر و حفص و الكسائي و يعقوب و الحسن ، ينظر : البحر المحيط 3 /437، و اتحاف فضلاء البشر ص198.

مغسولة، و قوله سبحانَه: (**وَحُورٌ عِين**)(1)على قراءة مَن جرَّهما(2)، وهو معطوف على قوله تعالى:(**بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ**)(3)معَ اختلاف المعنى ؛إذِ المعنى:(يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين)(4).

و مِمَّا وردَ منَ الصفات قوله عزّ وجلّ: (**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ**) (5)وليس اليوم بمحيط، و إنَّما المحيط العذاب(6)، و قوله تعالى: (**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**)(7)، بجرّ (المتين)(8) لمجاورته (القوّة)، و هو صفة ل(الرزَّاق)(9).

و مِن قلْب الحروف قوله –صلَّى الله عليه وسلَّم(10)-(**ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجوراتٍ**) و الأصل :(موزورات) ولكِنْ أُريد التآخي(11) ، و منه قولهم: «**إنَّه لَيَأْتِينابالغَدايا و العَشَايا**»(12)، و مِنَ التأنيث قولهم : ذهبَتْ بعض أصابعه ، ف(بعض) مذكَّر ، لكِنْ لَمَّا جاورَ المؤنَّث ، و هو (أصابع)أُعطِي

1- سورة الواقعة الآية (22).

2- قراءة المفضل عن عاصم وحمزة والكسائي كما في كتاب السبعة ص622، والحجة للفارسي 6 /255.وفي الكشف لمكي(2 /3.4): قرأهما حمزة والكسائي .وفي النشر (2 /383): أبو جعفر وحمزة والكسائي .

3-سورة الواقعة من الآية (18).

4-ينظر : التبيان 1/2.9، والمغني2/339 ،وتمهيد القواعد7 /3322.

5-سورة هود من الآية (84).

6-ينظر : التبيان1 /2.9،وتمهيد القواعد7 /3322 .

7-سورة الذاريات الآية (58) .

8-قراءة يحيي بن وثاب كما في مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه (145) ،وفي المحتسب (2 /289) :يحيى والأعمش.

9-ينظر :معاني القرآن للفراء 2/75، والدر المصون 4 /11

10-سنن ابن ماجه ص277 ،والعلل المتناهية 2 /42.،وكشف الخفاء و مزيل الإلباس1 /117 .

11-ينظر : التبيان 1 /2.9 ،والدر المصون 4 /213، وتمهيد القواعد 7 /3322

12-ينظر : التبيان 1 /2.9

حكْمه (1)، ومنه قولهم :قامتْ هند. فلم يُجيزوا حذْف التاء إلَّا عندَ الفصْل، ولا فرْق بينَهما إلَّا المجاوَرة وعدَم المجاورة(2)، وذُكرَ غير ذلك(3).

ونُوزع المجيزون في بعض ما استدلُّوا به ، و مِمَّن نازعَهم السمين الحلبي(4)، و ناظر الجيش(5)وعلَّل أبو حيان- فيما نقلَه عنه ناظر الجيش(6)– جواز الجرّ على الجوار في النعت ،ومنْعه في عطْف النسَق بأنَّ الاسم في النعت تابع لِمَا قبلَه مباشرة ، فكان أشدَّ مجاورة، وأمَّا العطف فحَصلَ فيه فصْل بحرف العطف ، فكان مانعاً منَ المجاورة .

ويرُدُّه ما ذكرَه ناظر الجيش(7) مِن أنَّ حرفالعطف لا يُعَدُّ فاصلاً لأنَّ التبَعيَّة للأوّل لا تكونُإلَّا به وأنَّ الفصْل إنَّما يكون بِمَا يُستَغنى عنه أو يكون قد ذُكر في غير محلِّه .

والذي يقوَى عندي أنَّ الجرَّ على الجوار في النعت و عطْف النسَق لا مانع مِنه مِن حيْثُ الصناعة ؛ وذلك لقوّة الأدلة التي أوردها العُكْبري(8) وناظر الجيش(9)عندَ الاحتجاج لمذهبهما، و منها أنَّقول العرب : «هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِب» قد جَعلَ النحويون له باباً ، و رتَّبوا عليه مسائل ، و أصَّلوه بقولهم : جُحر ضَبٍ خَرِب.حتَّى اختَلفوا في جواز جرّ التثنية و الجمْع ،

1-ينظر : التبيان 1 /2.9،والدر المصون 4 /213

2-ينظر : المصدران السابقان .

3-ينظر : معاني القرآن للفراء2/74، والتبيان 1 /2.9،والدر المصون4/212، وتمهيد القواعد 7 /3322

4-ينظر :الدر المصون4 /214

5-ينظر :تمهيد القواعد 7 /3324

6-ينظر : المصدر السابق7 /3321

7-ينظر : المصدر نفسه

8-ينظر : التبيان 1/ 2.9

9-ينظر : تمهيد القواعد 7 /3326

فأجاز الإتباع فيهما جماعة مِن حُذَّاقهم قياساً على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجهَ له في القياس لاقتَصروا فيه على السماع(1)، هذا ما يتَّصلُ بالنعْت ، وأمَّا ما يخُصُّ عطف النسَق فأقْوى الأدلَّة على جواز الجرّ فيه على الجوار – كما ذكرَ ناظر الجيش(2)- آية الوضوء المذكورة ، فإنَّ قراءة (وأرجلكم) بالجرّ ثابتة بالتواتر ، وغَسْل الأرْجل واجب بالأدلَّة القاطعة فوجَب أن يكون (وأرجلكم) بالجرّمعطوفة على ما تقدَّم مِن منصوب (فاغْسِلوا) ،فيكون مستحِقّا للنصْب معَ ثُبوت جرّه ، ولا وجهَ للجرّ إلَّا أن يكون لأجْل المجاوَرة ، ويعضِّدُ ذلك – كما ذكرَ العُكبري(3)-أنَّه قد أُجيز في الآية غير الجرّ ، وهو النصْب و الرفْع ، وهما غير قاطِعيْن ولا ظاهِرَين على أنَّ الأرجل حكْمها المسْح ، فوَجب أن يكون الجرّ كالنصْب والرفْع في الحكم دونَ الإعراب ، والله تعالى أعلم.

والسابع عشر:جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة :

لا يجُوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلّا في الواو خاصّة ، هذا قول البصريين(4)، ولا يكون إلّا بشروط:أحدها:أن لايؤدِّي ذلك إلى وقوع حرف العطف صدْرا(5)، فلا تقول:»وزيداً ضربت وعَمرا ، ولا:والأسدَ إياك « وذلك لأنّ العامل إنّما يعْمَل في المعطوفبواسطة العاطف ، فالعاطف كالآلة للعَمل ، وهي يجِبُ تأخيرهابعدَ المستعْمِل لها ، و أيضا لقُبح وقوع التابع مقدَّماً على متبوعه وعلى العامل في متبوعه ، ذكرَه الرضي6.

1-ينظر : التبيان 1 /2.9

2-ينظر:تمهيد القواعد 7 /3326

3-ينظر :التبيان 1 /2.9

4-ينظر :المساعد 2 /476

5-ينظر : الغرة 2 /866، وشرح ابن عصفور 1 /248، وشرح الكافية الشافية 3 /1268، وشرح الرضي 2 /35.، والفصول المفيدة ص152

6-ينظر :شرح الرضي 2 /35.

ثانيها: أن لا يتقدَّم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأً بعدَه الخبر سواء أدَخلَه ناسخ(1) نحو : إنّ و عَمرا زيداً قائمانِ ،لضُعف الحرف، فلا يَعمَل معَ الفصْل بغير الظرف أو الجارّ و المجرور(2)، أمْ لم يدخُلْه حرفٌ ناسخ(3)، نحو: أمّا و عَمرو زيدٌ فمنطلقان، و :هلْ و زيد عَمرو قائمانِ؛ لأنّ المعطوف حينَئذٍ قدِّم على العامل، وهو الابتداء ، والعاطف لا يَتقدَّمُ على العامل(4)،كما سَبق.و ثالثها: أن لا يكون المعطوف مخفوضاً ،نحو:مررتُ و عَمرو بزيد(5).و رابعها:أن لا يكون المعطوف (إلَّا) أو معناها، فلا تقول: ما جاءَني و زيد إلّا عمرو . ولا : إنَّما جاءَني و زيد عَمرو(6).و عندَ الخُلُوّ مِن هذه الشروط يجُوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه في الشعر خاصّة ، و هذا عندَ البصريين(7) ،ومِن ذلك قول الشاعر:

أَلَا يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِعِرْقٍ عَلَيْكِ وَ رَحْمةُ اللهِ السَّلَام(8)

يريد: عليك السلامُ و رحمةُ الله. وتأَوَّله بعضهم، كابن جني(9)، وغيره(10)على تقدير عطْف (رحمة الله) على الضمير في (عليك) ، و(السلا

1-ينظر :الأصول 2 /77، والغرة 2 /866،و شرح ابن عصفور1 /248،وشرح الكافية الشافية 3 /1268، والفصول المفيدة ص152

2-ينظر :شرح الرضي 2 /35.

3-ينظر :الأصول 2 /77، والغرة 2 /866، وشرح الرضي 2 /35.

4-ينظر :الأصول 2/77، و شرح الكافية الشافية 3 /1268

5-ينظر :الأصول 2/77 ،والغرة 2 /866، وشرح ابن عصفور 1 /249، والفصول المفيدة ص152

6- ينظر :شرح الرضي 2 /351

7-ينظر :المساعد2/ 476 ،وينظر : المسائل المنثورة ص41 ،والفوائد والقواعدص377

8-البيت في حواشي ديوان الأحوص ص19..،وفي الأصول 1 /326، والخصائص 2 /386، ,وأمالي ابن الشجري 1 /276 وشرح ابن عصفور 1 /249، والخزانة 2 / 3،192 /131

9-ينظر : الخصائص 2 /386، والتنبيه لابن جني ص212

10-ينظر : الغرة 2 /866

م) مبتدأ، قال ابن جني(1)بعدَ ذكْره هذا الوجه : «لكنْ فيه العطف على المضمر المرفوع المتَّصِل مِن غير توكيد له ، و هذا أسهل عندي مِن تقديم المعطوف على المعطوف عليه» .

وأجاز قوم (2) تقديم المعطوف بالواو في السَّعة ، قال ابن عقيل(3) : «هو مذهب الكوفيين».

و أجاز جمْع(4)– منهم هشام ،و ثعلب،و الرضي(5)– تقديم المعطوف على المعطوف عليه معَ الفاء و (ثُمّ) و (أوْ) و (لا) ، و أجازه ابن عصفور(6) مع الفاء و (أو) ، و مِمَّا جاءَ فيه التقديم مع (أوْ) قول الشاعر(7) :

فَلَسْتُ بنَازلٍ إلَّا أَلَمتْ برِجْلي أَوْخَيالتُها الكَذوبُ

أراد :إلَّا أَلَمَّتْ الكَذوب بِرجلي أوخيالتها ، وتأوَّله ابن جني(8) وغيره(9) على أنَّ الكذوب صفة ل(خيالتها) ، وقوله :»أوخيالتها «عطْف على الضمير المستتِر في (أَلَمَّت)،ولم يلْزَم التأكيد لأنَّ الكلام طالَ بفصْل الجارّ والمجرور والمضاف إليه وهو (برجلي) .

1-ينظر : الخصائص2 /386

2-ينظر : الفصول المفيد ص154

3-ينظر : المساعد 2 /476

4-ينظر : الأصول 2 /77

5-ينظر : شرح الرضي 2 /35.

6-ينظر :ضرائر الشعر ص211

7-رجل من بني بحتر بن عتود كما في الخزانة (5 /119) ،والبيت في التنبيه لابن جني ص 112 ،وشرح ابن عصفور1 /25.

8-ينظر : التنبيه لابن جني ص112 .

9-ينظر : شرح ابن عصفور 1 /25. ،والفصول المفيدة ص 154.

والذي يظهَر لِي ما ذكرَه العلائي(1)، وهو أنّ كلّ ما ورد مِن تقديم المعطوف بالواوعلى المعطوف عليه إنَّما هوضرورة ألجَأَ الشاعرَ إليها الوزنُ والقافية, وأمَّا إجازة ذلك في السَّعة فيُضعِفه- كما ذكرَابن جني(2)–أنّك إذا قلت: «قام وزيد عمرو» فقد جمَعتَ أمامَ زيدٍ بينَ عاملَيْن (قام) والواو إذْ هي قائمةمَقام العامل قبلَها، فتكون كأنَّكَ أعملتَ في (زيد) عاملَيْن والله تعالى أعلم .والثامن عشر : العطف في التحذيروالإغراء ، نحو قوله تعالى: (**نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا**)(3).

1-ينظر : الفصول المفيدة ص 154 .
2-ينظر : الخصائص 2 /387 .
3-سورة الشمس من الآية (13) .وينظر : التصريح 2 /138

نتائج البحث

خلص البحث إلى نتائج ، من أهمها :

1 - أنّ ما نسبه بعض النحويين إلى الإمام الشافعي و الفراء و ثعلب مِن أنّ الواو تفيد الترتيب غير صحيح .

2 - أنّ الواو المختصة بعطف ما لا يَستغني عنه متبوعه هي الواو الجامعة غير المشرِّكة

3 - أنّ العطف بالواو خاصة في الفعل الذي لا يَستغني بفاعل واحد إنّما يكون متعيَّنا إذا أُريد عطف أحد الفاعلَين على الآخر ، و مِن ثَمّ يجوز أن تقول : رأيتُ زيدا يختصم . ولا تذكُر مَن خاصم ، وكذا تقول : اشترك اليوم زيد، و لا تدري مع مَن اشترك..

4 - أنّ الفعل مع العطف بالواو الجامعة غير المشرِّكة على حكم الاسم المتقدم لا بالتغليب ؛ فإنْ كان الاسم المتقدّم مؤنثاً أَلحقتَ بالفعل التاء ، وإلَّا فلا.

5 - أنّ الواو قد تُحذف مع معطوفها في الفعل الذي لا يَستغني بفاعل واحد إذا قامت قرينة ،كما في قوله تعالى :(لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَلَ)

6 - أنّ استعمال الفعل (جمعَ) في الأعيان ، و (أجمَعَ) في المعاني هو الأكثر في اللغة ، وليس بمتعيّن .

7 - أنّ الجرّ على الجوار في النعت وعطف النسق جائز على الراجح مِن أقوال النحاة .

8 - أنّه لا يتعيَّن إعادة العامل النّفي عند بناء الكلام على فعلَين ، بل يُكتسب قول (لا) بين الواو و ما بعدها ، فيقال : ما مررتُ بزيد ولا عمرو .فيزول بذلك اللبس المحذور كما يزول بتكرار العامل .

9 - اضطراب كلام ابن جني في مسألة حذف واو العطف في السّعة ؛ فتارة يمنَع وتارة يُقرّ .

فهرس المصادر والمراجع:

أولا :الرسائل العلمية:

1. ابن النحوية و حاشيته على كافية ابن الحاجب، دراسة و تحقيق، رسالة ماجستير، بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد/ حسن محمد عبد الرحمن.

2. شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، دراسة و تحقيق ، رسالة دكتوراة ، بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ،إعداد/ سلوى محمد عرب .

3. شرح الكافية لابن الحاجب ، دراسة و تحقيق ، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية ، بجامعة الأزهر ، إعداد / جمال مخيمر .

ثانيا: المطبوعات :

1. إتحاف فضلاء البشر في القرآت الأربع عشر ، للشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء ، دار الندوة ، بيروت ، لبنان .

2. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، مصر، 1418 هـ=1998م .

3.الأصول في النحو ، لابن السراج، تحقيق / عبد الحسين الفتلي،الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،142.هـ=1999م.

4. إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ، تحقيق / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 1413هـ=1992م.

5. إعراب القرآن ، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق/ محمد محمد تامر وغيره ، دار الحديث ، القاهرة ،1428هـ=2..7م.

6. أمالى ابن الشجري ، لهبة الله الحسني العلوي ، تحقيق / محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1413هـ=1992م.

7. أمالي السهيلي ، تحقيق / محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة، القاهرة، 139.هـ=197.م

8. الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب ، تحقيق / هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى ،مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، 14.5هـ=1985م.

9. الأم، للإمام الشافعي، تحقيق / علي محمد و غيره، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

10. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. الخامسة، دار الجيل، بيروت: 1399هـ =1979م.

11. إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي الحسن القيسي / تحقيق محمد بن حمود الدعجاني ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 14.8هـ = 1987م .

12. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الثانية ، دار العلوم ، القاهرة : 14.8هـ=1988م.

13. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق / موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية.

14. الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبي ولاد التميمي ، تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت : 1416هـ =1996م.

15. البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر، 1403هـ =1983م.

16. بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق/ صالح اللحام و خلدون خالد ، الطبعة الأولى ، دار ابن حزم ، بيروت ،1426هـ =2..5م.

17. البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق / أبي الفضل الدمياطي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1427هـ =2006م .

18. البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين الجويني ، تحقيق / عبد العظيم الديب ، الطبعة الثانية ، دار الأنصار ، القاهرة 1400هـ .

19. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، لعبد الواحد الزملكاني، تحقيق /خديجة الحديثي و أحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد، 1394هـ= 1974م .

20. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق /عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،14.7هـ =1986م .

21. البيان في إعراب غريب القرآن ، لابن الأنباري ، تحقيق /جودة مبروك محمد ، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة ، 1431هـ2010.م.

22. التبصرة في القراءات السبع ، لمكي القيسي ، تصحيح وتعليق/ محمد غوث الندوي ، الدار السلفية، الهند .

23. التبصرة و التذكرة ، للصيمري ، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى ، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ،1402هـ=1982م .

24. التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية،بيروت، 1399هـ=1979م .

25. التذييل والتكميل ،لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ حسن هنداوي،الطبعة الأولى ، داركنوز إشبيليا ، الرياض، 1434هـ=2013م.

26. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الأندلسي، تحقيق / محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي،القاهرة، 1387هـ = 1967 م .

27. التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

28. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تحقيق/ محمد بن عبد الرحمن المفدى ، الطبعة الثانية ، 1425هـ =2004م .

29. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق /علي محمد فاخر وغيره ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، مصر ، 1428هـ =2..7 م .

30. التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة ، لابن جني ، تحقيق/ سيدة حامد عبد العال ، وتغريد حسن أحمد ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 1431هـ =2.1. م .

31. توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تحقيق / فايز زكي محمد دياب ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة 1423هـ =2..2 م .

32. توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي، تحقيق / عبد الرحمن بن على بن سليمان ، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

33. الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق/ على توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 14.4 هـ = 1984 م .

34. جمهرة اللغة ، لابن دريد ، دار صادر ، بيروت .

35. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق / فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، الطبعة الثانية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، 14.3هـ= 1983 م

36. حاشية الدسوقي وبهامشه متن مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة .

37. حاشية يس على التصريح مع التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .

38. الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي و جو يجاتي ، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث ، دمشق، بيروت،1411 هـ =1991م.

39. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 14.6هـ = 1986 م .

40. الخصائص، لابن جنى ، تحقيق / محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، 14.3هـ = 1983 م.

41. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقبق / أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، 14.6= 1986 م.

42. ديوان امرىء القيس،تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر .

43. ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، 138.هـ = 196. م

44. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، 14.5هـ =1985م.

45. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي البغدادي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

46. سر صناعة الإعراب ، لابن جني ،تحقيق /حسن هنداوي الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، 1413هـ = 1993م

47. سنن ابن ماجه ، تعليق/ الشيخ الألباني، الطبعة الأولى ،مكتبة المعارف، الرياض.

48. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق/ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث، دمشق، 14.1هـ=1981م

49. شرح التسهيل، لابن مالك ، تحقيق /عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ،الطبعة الأولى ،هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ،141.هـ = 199.م .

50. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق /صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1419هـ= 1999 م.

51. شرح حماسة أبي تمام ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق / على المفضل حمودان، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1413هـ =1992م .

52. شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتحقيق / يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية ، جامعة قازيونس، بنغازي ،1996م

53. شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ ، لابن مالك،تحقق /عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني ، بغداد ، 1397هـ = 1977م

54. شرح القصائد التسع ، لأبي جعفر النحا س ، الطبعة الأولى، دار الكتب ، بيروت ،14.5 هـ = 1985م

55. شرح الكافية الشافية ،لابن مالك ،تحقيق /عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى 14.2هـ=1982م

56. شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، الجزء الخامس والسادس ، تحقيق / محمد عوني عبد الرؤوف وغيره ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 143.هـ =2..9م .

57. شرح اللمع في النحو ، للواسطي الضرير ، تحقيق / رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، الشركة الدولية للطباعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،؟ 1420.هـ =2000م.

58. شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

59. شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، دراسة وتحقيق / تركي بن سهو العتيبي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد، الرياض ، 1413هـ = 1993م .

60. شعر الأحوص الأنصاري ، تحقيق / عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، 139.هـ = 197.م.

61. شعر الراعي النميري وأخباره ، جمع وتعليق /ناصر الحاني ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ،1383هـ = 1964م.

62. الصاحبي ، لأحمد بن فارس ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .

63. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1399هـ =1979م.

64. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق / السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، 198.م

65. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، لابن الجوزي ، تحقيق / إرشاد الحق الأثري ، إدارة ترجمان السنة ، لاهور

66. علل النحو ، لأبي الحسن الوراق ، دراسة وتحقيق /محمود جاسم محمد الدرويش الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ،142.هـ = 1999م.

67. الغرة في شرح اللمع ، لابن الدهان ، تحقيق / فريد عبد العزيز الزامل ، الطبعة الأولى ، دار التدمرية ، الرياض ، 1432 =2.11 م.

68. غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب ، لمصطفى رمزي الأنطاكي دراسة وتحقيق/ حسين صالح محمد الدبوس وغيره ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 1432هـ = 2.11م.

69. الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، لصلاح الدين خليل العلائي ، تحقيق /حسن موسى الشاعر ، الطبعة الأولى، دار البشير ، عمان ، 141. هـ = 199.م.

70. فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق / مصطفى السقا و غيره ، 1392هـ=1972م.

71. الفوائد والقواعد ، للثمانيني ، تحقيق / عبد الوهاب محمود الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1422، هـ =2..2م.

72. الكافية في النحو، لابن الحاجب ، تحقيق/ طارق نجم الدين عبد الله ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الوفاء ، جدة ،14.7هـ =1986م.

73. الكامل، للمبرد، تحقيق/ محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 1434هـ = 2.13م.

74. كتاب سيبويه ، تحقيق /عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، مصر، 1977م.

75. كتاب الحيوان للجاحظ، تحقيق وشرح /عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مكتبة مصطفي الحلبي، القاهرة، 1356هـ = 1938م.

76. كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق /شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

77. كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) للفارسي ، تحقيق / محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي ، القاهرة 14.8،هـ =1988م.

78. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل الجراحي ، تصحيح وتعليق / أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

79. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي القيسي، تحقيق / محيي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 14.7هـ=1987م.

80. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لأبي الحسن الباقولي ، تحقيق / محمد أحمد الدالي ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، مطبعة الصباح ،دمشق ، 1415 هـ =1995م.

81. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري ، ضبط وتوثيق / الداني بن منير آل زهوي ، دار الكتاب العربي ، بيروت

82. لسان العرب،لابن منظور ، دارصادرللطباعة والنشر ، داربيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، 1375هـ= 1956م.

83. اللمحة في شرح الملحة ، لأبي الحسن الصايغ ، تحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الطبعة الثانية ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ،1431هـ 2010م.

84. اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق / حامد مؤمن ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ،14.5هـ=1985م.

85. مجاز القرآن، لأبي عبيدة ، تعليق/ محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

86. مجالس ثعلب، شرح وتحقيق / عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

87. ممل اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق / هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت، 14.5هـ =1985م.

88. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني تحقيق / على النجدي ناصف وغيره ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف ، القاهرة ، 142.هـ = 1999م .

89. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،لابن عطية الأندلسي تحقيق / عبد الله ابن إبراهيم الأنصاري و السيد عبد العال السيد، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

90. المحصول في شرح الفصول ، لابن إياز البغدادي ، تحقيق / شريف عبد الكريم النجار ، الطبعة الأولى ، دار عمار ، مكة المكرمة ،1431هـ =2.1.م.

91. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عني بنشره .ج.برجشستراس، المطبعة الرحمانية ، مصر ، 1934م.

92. المسائل المنثورة، للفارسي، تحقيق / شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، الأردن، 1424هـ =2..4م.

93. المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق / محمد كامل بركات ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، دار الفكر ، دمشق ، 14..هـ =198.م.

94. معاني القرآن للفراء؛ ط. الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 14.3هـ =1983م.

95. معاني القرآن للأخفش ، تحقيق / عبد الأمير محمد أمين ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، 14.5هـ=1985م.

96. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تعليق / أحمد فتحي عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428هـ=2..7م.

97. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ= 1979م.

98. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة .

99. المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، الطبعة الثانية ، دار الجيل بيروت

100. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام الشاطبي ، تحقيق / عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، مطبوعات معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1428 هـ= 2..7م.

101.المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد ،1918م.

102.المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، للشمني ، وبهامشه شرح الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية ، القاهرة

103.المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى بن حمزة العلوي، مكتبة الرشد ناشرون، تحقيق / هادي عبد الله ناجي، الطبعة الأولى، الرياض، 143.هـ=2..9م.

104.الموشح على كافية ابن الحاجب في النحو ، للخبيصي ، تحقيق / شريف عبد الكريم النجار.

105.نتائج الفكر في النحو ، للسهيلي، تحقيق/ محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام.

106.النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري، ضبط / يحيى مراد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،1425هـ=2..5م.

107.النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، دار الفكر .

108.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي، تحقيق /عبد السلام محمد هارون و عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1394هـ=1975م.